حوليات
كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

النّفْط والنُّموّ الحَضَرِيّ بدولة الكويت

(دراسة حضرية)

د. أمل يوسف العذبي الصباح
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

الحولية الحادية عشرة
الرسالة السابعة والستون

١٤١٠ / ١٤١١هـ
١٩٨٩ / ١٩٩٠م

هيئة التحرير

د. عبدالمحسن مدعج المدعج رئيس هيئة التحرير
ا. د. فؤاد حسن زكريا
د. منصور أحمد بوخمسين
د. محمد سليمان الحداد
د. محمد رجا الدريني

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس ـ البحرين ٧٥٠ فلس ـ قطر ٨ ريالات ـ الامارات ٨ دراهم ـ السعودية ٨ ريالات ـ عمان ريال واحد ـ اليمن الجنوبي ٥٠٠ فلس ـ اليمن الشمالي ٥ ريالات ـ العراق ٥٠٠ فلس (نصف دينار) ـ مصر ٥٠ قرشا ـ لبنان ١٠ ليرات ـ الأردن ـ ٥٠٠ فلس ـ سوريا ١٠ ليرات ـ السودان ٥٠٠ مليم ـ ليبيا ٨٠ قرشا ـ الجزائر ١٠ دنانير ـ تونس ٥٠٠ مليم ـ المغرب ٨ دراهم.

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل

		الاشتراك	المجلد
الكويت	افراد	٤,- د. ك	٦,- د. ك
	مؤسسات	١٦,-	١٨,-
الدول العربية	افراد	٥,- د. ك	٧,- د. ك
	مؤسسات	١٨,-	٢٠,-
الدول الاجنبية	افراد	٣٢,- دولار	٤٠,- دولاراً
	مؤسسات	٦٤,-	٧٠,-

لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠٪

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية إستفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه الى رئيس هيئة تحرير الحوليات ـ ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية ـ الكويت : 72454

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية الحادية عشرة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م الرسالة السابعة والستون

قواعد النشر في

حوليات كلية الآداب

١ ـ حوليات كلية الآداب دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات التي تدخل في مجالات اختصاص الأقسام العلمية بكلية الآداب.

٢ ـ تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والانجليزية ويراعى ألا يتجاوز عدد صفحات أي بحث ١٣٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ ـ تقدم البحوث مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١ × ٢٩ سم (A 4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق للطباعة على الآلة الكاتبة في جميع النسخ.

٤ ـ يرفق الباحث ملخصا باللغتين العربية والانجليزية في حدود ٢٠٠ (مائتي) كلمة تتصدر البحث.

٥ ـ ترسم الخرائط والأشكال والرسوم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» حتى تكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لّماع، وإذا كانت ملونة فلا بد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ـ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ ـ تكتب في قائمة المصادر كل التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملا مبتدأ بالكنية أو الاسم الاخير، وعنوان المصنف تحته خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر ثم سنة النشر ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي: :

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير.

ـ تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، طـ ٣، مصر دار المعارف، د . ت.

ـ جامع البيان عن تأويل القرآن. تحقيق محمد محمود شاكر، طـ ٢، دار المعارف بمصر. د . ت.

ـ الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، طـ ٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ ـ تثبت الهوامش على النحو التالي: ـ

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف ثم يليه الجزء ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي: ـ

ـ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٣، ص ٩١.

ـ الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، ج ٢، ص ١٢٠.

ـ الشايب، ص ٤٠.

٩ ـ توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهاية البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧) وهكذا.

١٠ ـ أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.

١١ ـ لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد اقرار نشرها في الحوليات الا بعد الحصول على اذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات.

١٢ ـ عند طباعة البحث المقبول للنشر على المؤلف أن يقوم بمراجعة تجربة الطبع الأخيرة بمطابقتها على الأصل، مع مراعاة عدم اجراء أي تغييرات فيها تختلف عما ورد في الأصل، سواء بالاضافة أو الحذف.

١٣ ـ تمنح ادارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه.

١٤ ـ ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات الى: ـ

رئيس تحرير حوليات كلية الآداب

كليـة الآداب ـ جامعة الكويت

ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالديـة

رمـز بريدي : 72454

الكـويـت

الرسالة السابعة والستون

النفط والنمو الحضري بدولة الكويت

(دراسة حضرية)

د. أمل يوسف العذبي الصباح
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية الحادية عشرة - ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩م

المؤلفة

د. أمل يوسف العذبي الصباح.

دكتوراه جغرافية السكان جامعة القاهرة ١٩٧٧ .
استاذ مساعد في قسم الجغرافيا ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت .

من مؤلفاتها العلمية :

أ ـ الكتـــب :

- سكان الكويت، الماضي، الحاضر، المستقبل، دراسة سكانية تحليلية مقارنة، بالاشتراك مع الدكتور مصطفى الشلقاني، وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت ١٩٨٦ .
- مفهوم جغرافية السكان في الصين واليابان، (ترجمة) وحدة البحث والترجمة بقسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، العدد ٩٦، ديسمبر ١٩٨٦ .
- تطور التوزيع الجغرافي للسكان بدولة الكويت، (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥)، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، ١٩٨٧ .
- تعليم المرأة الكويتية ودوره في عملية التنمية، دراسة سكانية تحليلية مقارنة، (١٩٥٧ ـ ١٩٨٥)، ادارة التأليف والترجمة بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، سلسلة الكتب المتخصصة، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٩ .

ب ـ البحـــوث :

- الاحصاءات الحيوية بدولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع والاربعون، السنة الحادية عشرة، أكتوبر ١٩٨٥ .
- مصادر البيانات الاحصائية لظاهرة الهجرة على المستويين العالمي والمحلي، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، يونيو، اغسطس، سبتمبر ١٩٨٦ .
- القوى العاملة في الكويت، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، (مقبول للنشر)، (باللغة الانجليزية).

محتـوى البحـث

مقدمـــــة ١١
أولا : مرحلة التحضر التقليدي قبل النفط ١٥
ثانيا : مرحلة تحضر ما بعد النفط ٢١
مقدمـــــة ٢١
الفترة الاولى : النفط والنمو الحضري في الخمسينات والستينات ٢٢
الفترة الثانية : النفط والنمو الحضري في السبعينات والثمانينات ٤٥
خاتمـــــة ٦٧
ملحق الخرائط ٦٩
المصادر والمراجع ٧٩
أولا : المصادر والمراجع العربية ٧٩
ثانيا : المصادر والمراجع الأجنبية ٨٢

ملخـص

يعتبر انتاج النفط وتصديره في دولة الكويت هو الفاصل بين مرحلتين متميزتين، مرحلة التخلف المادي والعمراني بخطوطه العامة والعريضة، ومرحلة النفط التي أحدثت ظروفا نوعية جديدة انعكست على مختلف مناحي الحياة للسكان بمختلف فئاتهم وطبقاتهم بعامة، ومجالات العمران والتطور الحضري بخاصة.

اما ظاهرة النمو الحضري فهي تكتسب أهميتها من أنها على الرغم من أن هذه الظاهرة تعد عالمية في طبيعتها ومراحلها، إلا إنها اتخذت طابعا خاصا في دولة الكويت. بسبب السرعة الهائلة التي تميزت بها، والتي لم يشهد لها مثيل في العالم سوى في دول قليلة جدا.

ويكمن الهدف الأساسي من الدراسة في التعرف على مستوى الارتباط بين متغيري نمو العوائد النفطية من جانب، ونمو الواقع الحضري من جانب آخر خلال العقود الأربعة الماضية، ذلك الواقع الذي دلت عليه المتغيرات المقيسة، وهي مؤشرات النمو الحضري، كل منها على حدة، ومستوى الارتباط بينها وبين عوائد النفط، للوصول إلى مدى العلاقة بين هذين المتغيرين، ولتحديد مستوى الارتباط ومعدلات التوسع الحضري.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة هي أن هناك علاقة قوية جدا بين النفط والنمو الحضري خلال العقود الأربعة الماضية، وعلى الرغم من ذلك، إلا أن هذه العلاقة وصلت إلى اقصى حد لها في فترة السبعينات، بسبب ما شهدته البلاد في ذلك الوقت من فورة في العوائد النفطية، ولكن ما أن حل عقد الثمانينات حتى خفت حدة هذه العلاقة بسبب تراجع حجم الانتاج النفطي وعوائده المالية، خاصة أن تأثير هذا التراجع أخذ يظهر بوضوح على مجمل العملية الحضرية في أواخر الثمانينات.

والخلاصة أن الدافع الرئيسي لحدوث مثل هذا النوع من التحضر الذي حدث في دولة الكويت في العقود الأربعة الماضية يكاد أن يقتصر بشكل أساسي على عامل اقتصادي بحت تمثل في انتاج النفط وعوائده المالية، مما يدل على انه لولا وجود النفط لما حدث هذا النوع المتميز من التحضر والنمو الحضري، الذي يطلق عليه جوازا بالانفجار الحضري.

مقدمـــة :

استندت كثير من دراسات النشأة والنمو الحضري على تفسيرات ذات أساس. فقد شرح شيلد «Childe» هذا الجانب في دراسته عن الثورة الحضرية «Urban Revolution» حيث ميز المدن الجديدة عن المستوطنات القديمة على أسس أهمها «بدء التخصص في الفعاليات الاقتصادية (١) كما انطلق براين بري «Brian Berry» في دراسته عن هذا الموضوع منطلقا من افتراض هو أن «هناك روابط بين مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما ومستوى التحضر فيه»(٢). وهناك اشارات عن تأثير العامل الاقتصادي وردت في فترات زمنية قديمة في حضارات وادي الرافدين ووادي النيل والصين والسند وغيرها، فضلا عن الحضارات اليونانية والرومانية والاسلامية، وبالتحديد يرجع ظهور أقدم مناطق الاستقرار الحضري في العالم الى الفترة الزمنية التي تقع ما بين (٣٠٠٠ ـ ٥٠٠٠) سنة قبل الميلاد، يكمن السبب الرئيسي لظهورها نتيجة لتلك الهجرات الداخلية للسكان التي كانت تتم بسبب تأثير العامل الاقتصادي بالدرجة الاولى، حيث بلغ عدد السكان المستقرين في المدن في ذلك الوقت حوالي (٨٠) ألف نسمة فقط، وقد تبلور العامل الاقتصادي في ذلك الازدهار الذي عم قطاع التجارة، فكان له الأثر الواضح في النمو الحضري الذي أخذ بعد ذلك يزحف نحو اماكن عديدة في مقدمتها ظهور مدن الحضارة الفرعونية، ثم مدن الحضارة الصينية التي ترجع في ظهورها الى حوالي (١٥٠٠) سنة قبل الميلاد(٣).

والخلاصة نجد أن ظهور المدن باحجامها المختلفة بدأ في القرون التي سبقت

---

(١) Childs, V.G. «The Urban Revolution» Planning Review, 21, 1950, P.3.

(٢) Berry, B.J. Some Relation of Urbanization and Basic Patterns of Economic Development, Oregon, 1962, P.231.

(٣) Charles Whynne Hammond, Elements of Human Geography, Second Edition, London, 1985, P.214.

التاريخ الميلادي، بالاضافة إلى ذلك فقد اتضح أن العامل الاقتصادي كان في مقدمة العوامل المؤثرة في قيام كافة هذه المدن، بالرغم من ذلك فقد ساعد على قيام هذه المدن إلى جانب العامل الاقتصادي عوامل أخرى أدت إلى نمو وتطور هذه المدن ومنها العوامل الدينية والعسكرية والسياسية والتاريخية وغيرها، فساعدت هذه العوامل مجتمعة أيضا على استمرار وجود مدن الحضارات القديمة إلى المرحلة المعاصرة، وخير مثال على ذلك بعض المدن العربية.

ولو نظرنا إلى تطور المدن ونموها بصورة فعلية نجد أنها لم تبدأ إلا في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر بسبب العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى أيضا، نتيجة لانتشار آثار الثورة الصناعية وزيادة الانتاج الزراعي، إلى جانب التحسن الذي طرأ على شبكة الطرق بشكل خاص ووسائل المواصلات بشكل عام، وكذلك نتيجة لاستتباب الأمن والاستقرار السياسي، وأخيرا نتيجة للتطور التكنولوجي الذي اتسع نطاقه في الدول المتقدمة والصناعية، وأخذ يغزو الدول الآخذة بالتطور والنمو(٤).

بالاضافة إلى ما سبق فانه يجب أن لا نغفل عن الاشارة إلى أن العامل الواحد المؤثر في عملية التحضر كانشاء المدن أو تطورها يختلف في مكوناته وعناصره ودرجة تأثيره على خصائص النمو الحضري في دولة ما عنه في دولة مجاورة، كما أنه في معظم الحالات لا يقتصر التأثير على عامل واحد، بل على مجموعة من عوامل تشكل بمجموعها قوة دافعة كنشأة وتطور الاستيطان البشري باشكاله المختلفة. وفي حالات أخرى تتظافر عدة عوامل في قوة تأثيرها على النمو الحضري ان كان هذا النمو والتطور على المستوى القومي أو المستوى الاقليمي.

---

(٤) اسحق يوسف القطب، اتجاهات التحضر في الوطن العربي، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٨، ص ٩.

أما في دولة الكويت أو الدول العربية الخليجية الاخرى فيبرز اكتشاف النفط كأهم عامل ساهم في عملية التحضر والنمو الحضري وتطوره، ففي هذه الدول بدأت ارهاصات هذا النمو والتطور وبصورة واضحة منذ منتصف هذا القرن، خاصة وان النظام الاقتصادي ونمط الانتاج والنشاط السكاني والعلاقات الاجتماعية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بعملية انتاج النفط وتسويقه واستثمار عائداته، دون غيره من مقومات الانتاج المحلي، مما يدل وبشكل قاطع على أن عامل النفط هو أهم عامل مؤثر في عملية التحضر والنمو الحضري في كافة الدول العربية الخليجية.

ان ما سبق ذكره يشير بوضوح إلى مدى أهمية الظاهرة التي ستركز عليها دراستنا في هذا البحث وهي النفط والنمو الحضري بدولة الكويت، خاصة أن ظاهرة النمو الحضري بالرغم من أنها تعتبر ظاهرة عالمية في طبيعتها ومراحلها، إلا أنها اتخذت طابعا خاصا في دولة الكويت، بسبب السرعة الهائلة التي تميزت بها والتي لم يشهد لها مثيل في العالم سوى في دول قليلة جدا، في مقدمتها الدول الخليجية الأخرى التي مرت بالمرحلة نفسها التي مرت بها دولة الكويت، مثل المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر، بالاضافة إلى ذلك نجد أن الدافع الرئيسي لحدوث مثل هذا النوع من التحضر يكاد يقتصر بشكل أساسي على عامل اقتصادي بحت تمثل في انتاج النفط وعائداته المالية، مما يعني انه لولا وجود النفط لما حدث هذا النوع المتميز من التحضر والنمو الحضري، الذي يطلق عليه جوازا بالانفجار الحضري للكويت، والذي ما زال مستمرا حتى وقتنا الحالي.

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

أولا : ايجاد العلاقة بين النفط والنمو الحضري، أي ايجاد العلاقة بين تطور حجم انتاج النفط وعوائده المالية من جانب وعدد من مكونات أو مؤشرات النمو الحضري من جانب آخر، وهذه المؤشرات هي مساحة المناطق السكنية، وعدد الوحدات السكنية، وعدد السكان وحجم القوى العاملة، وأخيرا تراخيص البناء وأنواعها.

ثانيا : متابعة تطور حجم العوائد النفطية ومدى اسهامها بالميزانية العامة للدولة للتعرف على مدى أهمية عوائد النفط على الاقتصاد الكويتي.

ثالثا : التعرف على نمط تخصيص العوائد النفطة ودوره في تطور الانماء الحضري.

رابعا : التعرف على مستوى الارتباط بين متغيري نمو العوائد النفطية من جانب ونمو الواقع الحضري من جانب آخر، ذلك الواقع الذي دلت عليه المتغيرات المقيسة وهي مؤشرات النمو الحضري، كل منها على حده، ومستوى الارتباط بينها وبين عوائد النفط، للوصول إلى مدى العلاقة بين هذين المتغيرين، ولتحديد مستوى الارتباط ومعدلات التوسع الحضري التى حدثت في العقود الأربعة الماضية.

مما سبق يتضح أن الهدف من الدراسة هو التركيز عل التعرف على دور تطور حجم النفط وعوائده المالية من جانب والنمو الحضري من جانب آخر، خاصة أن النفط وعوائده المالية يشكل المصدر الأساسي للسيولة النقدية منذ عام ١٩٤٦، فتغيرت على أثر ذلك ملامح الخريطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمجرافية والعمرانية في البلاد خلال العقود الأربعة الماضية[٥]، بحيث إن الدكتور جمال حمدان أدخل مدينة الكويت وبقية المدن المنتجة للنفط أثناء تصنيفه للمدن العربية في مجموعة التحضر الشاذ، ذلك التحضر الذي حدث بشكل فجائي فاق كل التوقعات والمعدلات المألوفة في مثل هذه الحالات[٦].

بناء على ما سبق فإن خطة الدراسة قسمت إلى قسمين، يتناول الأول منهما مرحلة التحضر التقليدي قبل النفط حيث عاشتها الكويت فترة طويلة تزيد على مائتي عام امتدت حتى منتصف الأربعينات من هذا القرن.

أما القسم الثاني من الدراسة فيتناول مرحلة تحضر ما بعد النفط، حيث يركز

(٥) حسن الخياط، المدينة العربية الخليجية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، ١٩٨٨، ص٤٩.

(٦) جمال حمدان، المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٥، ص١٢ ـ ١٣.

على دراستها بشكل تفصيلي، الأمر الذي يستدعي تقسيمها زمنيا إلى فترتين هما فترة النفط والنمو الحضري في عقدي الخمسينات والستينات، وفترة النفط والنمو الحضري في عقدي السبعينات والثمانينات، ومن خلال دراسة هاتين الفترتين يمكن تلمس دور التحولات الاقتصادية في انماط النمو الحضري وخصائصه، ومدى التغيرات التي طرأت على مجمل العملية الحضرية خلال العقود الأربعة الماضية.

أما منهج الدراسة الذي سلكناه لمعالجة موضوعنا هذا فهو المنهج التحليلي لدراسة الارتباطات والعلاقات بين تطور انتاج النفط وعائداته المالية من جانب وأثره على مكونات أو مؤشرات النمو الحضري من جانب آخر، خاصة أن هذا المنهج يناسب بشكل واضح التوجه الكمي للبحث.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نوضح ما هو المقصود بالنمو الحضري، حيث نعني به دراسة عدد من المؤشرات في مقدمتها مدى تطور الرقعة الحضرية، ثم مدى نمو عدد السكان الحضر وحجم القوى العاملة، إلى جانب تطور عدد المباني المقامة، وأخيرا تطور عدد تراخيص البناء وأنواعها، وبدراستنا التحليلية لمدى تطور هذه المؤشرات الحضرية من جانب ومدى علاقته وارتباطه بتطور انتاج النفط وعوائده المالية من جانب آخر، نستطيع أن نتعرف على مدى أثر النفط كعامل اقتصادي على النمو الحضري بدولة الكويت.

وفي الختام فثمة ملاحظة خاصة لا بد من الاشارة إليها وتتلخص في تزويد البحث بخريطة توضح التقسيم الإداري لدولة الكويت على مستوى المناطق السكنية في عام ١٩٨٥ للاستعانة بها عند قراءة البحث أو الرجوع إلى الخرائط الملحقة. خريطة رقم (٤).

أولا : مرحلة التحضر التقليدي قبل النفط :

يعتبر انتاج النفط وتصديره في دولة الكويت هو الفاصل بين مرحلتين متميزتين، مرحلة التخلف المادي والعمراني بخطوطه العامة والعريضة، ومرحلة النفط التي أحدثت ظروفا نوعية جديدة انعكست على مختلف مناحي الحياة للسكان بمختلف فئاتهم وطبقاتهم بعامة ومجالات العمران والتطور الحضري بخاصة. ففي هذه المرحلة كانت المؤشرات التاريخية والجغرافية ليس في دولة الكويت فقط، بل في كافة الدول العربية الخليجية التي تم اكتشاف النفط بها فيما بعد، كانت توحي بأن

جميع هذه الدول «تمارس قبل ثورة النفط ـ كما ورد عن الدكتور الخياط ـ تحضرا وحضرية واضحة المعالم والخصائص، فلم تكن في المنطقة حضرية أو ريفية خالصة، بل كانت تتوزع على طول الشواطىء العربية للخليج العربي، وفي بعض المواقع الداخلية المناسبة أيضا، مستوطنات صغيرة لا تعدو أن تكون، باستثناء بعض المدن القليلة العدد في كل دولة على حدة، مستقرات لصيادي الاسماك وغواصي اللؤلؤ، وحلات لاسواق تجارية محلية لتبادل ما يفيض من انتاج الرعاة والزراع والصيادين وإلى جانب ذلك كان هناك عدد من المرافىء ذات شهرة اقليمية، ولها صلات مع العالم الخارجي، وخاصة مع منطقة شرقي افريقية وشبه القارة الهندية بسبب وقوعها على طرق الملاحة أو الطرق البرية الهامة، وعموما فإن الصفة الغالبة على المستوطنات حتى بدايات النفط هي صغر احجامها السكانية، إلا أن احجامها هذه معقولة ومناسبة في بيئة كبيئة الخليج العربي الجافة والحدية في اقتصادياتها ومواردها في ذلك الوقت، ومنذ بدايات هذه المرحلة وحتى عقد الخمسينات من هذا القرن استمرت المستوطنات الخليجية صغيرة في احجامها السكانية ومتأخرة في خصائصها العمرانية وضعيفة في مواردها الاقتصادية»[٧].

وبمقارنة الوضع الاقتصادي في الكويت بمثيله في الدول العربية الخليجية في فترة ما قبل اكتشاف وانتاج النفط يتضح أن الكويت كانت أفضل حالا من بقية امارات الخليج العربي، حيث كانت الحرف الرئيسية للسكان في ذلك الوقت هي صيد اللؤلؤ وبناء السفن والملاحة والتجارة البحرية واعادة التصدير، فصيد اللؤلؤ كان يشغل الآفا من الرجال الذين يعملون على مئات من السفن، وكان معظم الغواصين يزيدون من دخلهم بعد موسم الغوص في الصيف عن طريق التجارة البحرية والملاحة في الشتاء، إلا أن حرفة الغوص على اللؤلؤ واستخراجه قد تقلصت كثيرا في الثلاثينات على أثر غزو اللؤلؤ المولد الياباني للاسواق، أما التجارة فقد نعمت بفترة ازدهار واستوعبت عددا وفيرا من العاملين ممن أصبحوا شبه عاطلين بعد تداعي نشاط صيد اللؤلؤ، إلا أنها في الثلاثينات تعرضت للركود بسبب منافسة السفن التجارية الحديثة للاسطول الشراعي الكويتي، الذي كان عدد سفنه يزيد عن (١٥٠) سفينة. وقد أمكن التغلب نسبيا على هذا الركود عن طريق الاتجار

(٧) حسن الخياط، المرجع السابق، ص٨٤ ـ ٨٧.

بالمعادن الثمينة مع الشرق الاقصى مما سمح للبلاد أن تنعم بدخل مرض نسبيا بلغ متوسطه الفردي قبل عام ١٩٤٦ حوالي سبعة دنانير ونصف. واستمر الحال على ذلك إلى أن بدأ النفط منذ عام ١٩٤٦ يأخذ مكانه كمورد اقتصادي رئيسي في البلاد(٨).

وقد ارتبط التطور العمراني للكويت في هذه المرحلة، أي مرحلة ما قبل النفط، ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادي، ولهذا فقد شهدت الأوضاع الاقتصادية والعمرانية والحضرية فترات من التقدم والازدهار وفترات من الكساد وعدم الاستقرار، وكان لذلك كله انعكاسه الواضح على تقدم ونمو العمران بها(٩).

فمدينة الكويت التي كانت تشكل ما نسبته (٩٠٪) من المنطقة المعمورة في البلاد، وتضم (٩٠٪) من العدد الكلي للسكان حتى الأربعينات من هذا القرن، تطورت ونمت من بقعة صغيرة على جون الكويت بمساحة تقدر حوالي (١١) هكتارا عام ١٧٦٠ لتتسع مساحتها بعد نصف قرن أي في عام ١٨١١ إلى (٧٢,٤) هكتارا، مما يعني أن الرقعة الحضرية لمدينة الكويت قدرت باقل من كيلومتر مربع واحد فقط حتي مطلع القرن التاسع عشر(١٠).

ويمكن الاشارة إلى الوضع العمراني لمدينة الكويت في مطلع القرن العشرين من خلال ما أورده «لوريمر» في وصفه لها حين ذكر أن مساحة مدينة الكويت في بداية القرن العشرين بلغت حوالي (٢,٥٩) كم^{٢} فقط(١١) ويحدد امتدادها على طول الشاطىء بحوالي (٣,٥) كم وبعمق حوالي نصف كيلومتر، أما «حاتم» فقد ذكر في وصفه لمدينة الكويت في الفترة لممتدة من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩١٠، أي في مطلع القرن العشرين بأنها مدينة بلغ عدد سكانها حوالي (٣٥٩٠٠) نسمة، ومنازلها حوالي

---

(٨) مجلس التخطيط، خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى (٦٧/١٩٦٨ ـ ٧١/١٩٧٢) الكويت ١٩٦٩، ص٢١ ـ ٢٢ .

(٩) حسن علي الإبراهيم، الكويت، دراسة سياسية، بيروت ١٩٧٢، ص ٣٨ .

(١٠) عبدالرسول علي الموسى، التطور العمراني والخطيط في الكويت ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠، الكويت ١٩٨١، ص ٥٤ .

(١١) Lorimer, J.G. : «Gazeteen of the persian (Arabian) Gulf,» Voll. 77, Calcuta 1908, P.1051 and 1074.

(٣٠٠٠) منزل، و(٥٠٠) حانوت[١٢]. بالاضافة إلى ذلك، فقد قدر «ديكسون» مساحة مدينة الكويت داخل السور بحوالي (١١,٦)كم٢، وطول واجهتها البحرية بحوالي (٩)كم٢، وبعمق حوالي (٣,٩)كم٢[١٣]، وبوصفه هذا فهو يتفق مع ما ذكره الرحالة راونكيير «Raunkiaer» في وصفه لمدينة الكويت أثناء وصفه لرحلته في أرض الوهابيين في عام ١٩١٢، أي في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين، اذ ذكر أن أقصى أمتداد للمدينة لم يزد إلا قليلا عن كيلومترين على طول الواجهة البحرية، بينما لا تزيد المسافة في العمق عن كيلو متر واحد فقط[١٤].

وينسحب ما ذكرناه بالنسبة للرقعة الحضرية في مطلع القرن العشرين على عدد السكان في الكويت حيث كان محدودا، فقد قدر عدد السكان في عام ١٩٠٨ بحوالي (٣٥) الف نسمة فقط[١٥]، وفي عام ١٩١٦ قدر عدد السكان ما بين (٣٠ - ٤٠) ألف نسمة[١٦]، الا أن هذا الوضع لم يدم طويلا حين سجل عدد السكان في الكويت زيادة ملحوظة وسريعة بعد ذلك، فبعد مضي ثلاث سنوات فقط من العام المذكور قدر عدد السكان في عام ١٩١٩ بحوالي (٨٥) ألف نسمة، ثم تراجع هذا العدد بحلول عام ١٩٤٤ حين قدر بحوالي (٧٠) ألف نسمة، ولكنه عاد مرة أخرى واتجه نحو الزيادة حين قدر عدد السكان في عام ١٩٤٧ بحوالي (١٢٠) ألف نسمة[١٧]، وقد استمر عددهم في التزايد حين قدر «ديكسون» عدد السكان في عام ١٩٥٢ بحوالي (١٦٠) ألف نسمة[١٨].

---

(١٢) أحمد مصطفى أبو حاكمه، تاريخ الكويت (الكويت، لجنة تاريخ الكويت ١٩٧٣) الجزء الأول، ص٤٦.

(١٣) Dickson H.R.P. «Kuwait and Her Neighbours,» London. 1956, P.34.

(١٤) أحمد حسن ابراهيم، مدينة الكويت، دراسة في جغرافية المدن، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد (٧)، الكويت ١٩٨٢، ص٦٩.

(١٥) لوريمرج .ج، دليل الخليج، ترجمة ديوان حاكم قطر، بيروت ١٩٧٠، القسم الجغرافي، الجزء الرابع، ص١٧٦٣.

(١٦) Hill A.G., Aspects of the Urban Development of Kuwait, (Thesis Submitted for the Ph.D. degree, Durham Univ., 1969), P.62.

(١٧) وليد عبدالله المنيس، التخطيط الحضري والإقليمي، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٥، ص١٦٨.

(١٨) Dickson H.R.P., op. cit., P.40.

وقد كان الوضع الحضري لمدينة الكويت في مرحلة ما قبل النفط يتمثل بالدرجة الاولى في مدينة صغيرة بيضاوية الشكل (انظر الخريطة رقم ١) قابعة على شاطىء الخليج العربي، وتتسم بطابع المدينة العربية الصحراوية. وكان اول ما يسترعي انتباه الزائر لها ذلك السور الكبير الذي كان يحيط بها والذي كان بمثابة المثال الحي لتضامن الكويتيين وخير شاهد لتآزرهم، وقد أقام الكويتيون به أربع بوابات تفضي إلى الصحراء المترامية التي تحيط بالسور، (انظر الخريطة رقم ٢)، وبالاضافة إلى ذلك لم تكن مدينة الكويت التي امتدت على طول الشاطىء «جون الكويت» لكيلومترات قليلة مزدحمة بالسكان، حيث كان عدد سكانها في فترة ما قبل النفط محدودا جدا كما أوضحته التقديرات التي ذكرناها في السابق، ولذلك كان كل ما فيها عدة أحياء رئيسة يفصل بينها شارع رئيسي يصل ما بين أهم اسواقها وشاطىء الخليج، (انظر الخريطة رقم ٣)، وكان ابرز معالمها تلك الاسواق التي كانت تتناثر داخل هذه الأحياء والتي كانت بمثابة مناطق الكويت الحيوية، حيث يتجمع الناس بغية البيع والشراء. وكانت ساحة الصفاة، من أهم تلك الاسواق على الاطلاق، حيث كان يعرض فيها البدو ما يأتون به من أغنام والبان لاستبدالها بما كانت تزخر به أسواق الكويت من ملبس أو زاد[١٩].

بالاضافة إلى ما سبق فإن بيانات الخريطة المذكورة توضح أن مدينة الكويت في مرحلة ما قبل النفط تنقسم إلى عدة قطاعات وظيفية تؤدي كل منها دورا في حياة المدينة عاكسة بذلك النمط الاقتصادي والمعيشي للسكان، وهذه القطاعات هي كما يلي : القطاع البحري، القطاع التجاري، ساحة الصفاة، واخيرا القطاع السكني، وسنركز في هذا المجال على القطاع الرابع والاخير، فالقطاع السكني ينقسم إلى أحياء عديدة ارتبطت بوظيفة أخرى وهي الوظيفة الاقتصادية، اذ كان هناك حيان رئيسيان ارتبطا بالواجهة البحرية، ويعتقد بانهما من أقدم الاحياء، حيث ارتبطا بنشأة المدينة، وباقدم مركز تجمعت حوله المراكز الاخرى وهو الحصن الذي بني في البداية، والذي كان النواة للتركز البشري في مدينة الكويت، وارتبط هذان الحيان أيضا بالنشاط التجاري، وهما حي الشرق وحي القبلة، أما بقية الاحياء فهي داخلية

(١٩) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٣، ص١٠٩ ـ ١١٠ .

ويمثلها كل من حي المرقاب، الصالحية، الصوابر، واخيرا حي الوسط، والاحياء السكنية في مدينة الكويت تمثل وحدات اجتماعية حسب اتجاه السكان وحركتهم في هجرتهم إلى الكويت[٢٠].

والخلاصة فقد كان التركز العمراني والسكاني في مرحلة ما قبل النفط يكاد يقتصر على مدينة الكويت، حيث كان السور الذي يحيط بها حتى عام ١٩٥٧ يعزز وضع المدينة كمركز رئيسي للتجمع العمراني والسكاني، إلا أن هذه الحقيقة لا تنفي حقيقة أخرى مفادها أن هذه المرحلة نشأت فيها تجمعات سكانية أخرى، ولكنها صغيرة المساحة، تتركز بشكل رئيسي في المنطقة الساحلية الجنوبية، والمتمثلة في نقاط عمرانية صغيرة مثل السالمية (الدمنة) والفنطاس والفنيطيس والفحاحيل، وكانت هذه التجمعات تشكل قرى صغيرة بعيدة عن مدينة الكويت لغياب وسائل النقل الحديثة في ذلك الوقت، أما الطرف الغربي من البلاد، فكانت «واحة الجهراء» التي تمثل البقعة الخضراء في البلاد، وكان سكانها يمارسون حرفة الزراعة نظرا لوفرة آبار المياه ووجود عدد كبير من أشجار النخيل، وقد نمت كافة هذه المراكز في المرحلة المذكورة كمراكز زراعية، ولذلك فإن تجمعاتها السكانية تضم بعض السكان المستقرين أما البعض الآخر من السكان فقد كان يستقر فيها في موسم الصيف فقط، وفي المواسم الأخرى مثل موسم الربيع يعودون إلى البادية للرعي وممارسة حياتهم التقليدية[٢١].

مما سبق ذكره يتضح بجلاء الوضع الحضري للكويت في مرحلة ما قبل النفط، حيث كانت الرقعة الحضرية محدودة جدا وتكاد تقتصر على مدينة الكويت المحاطة بالأسوار، وتشتمل على القطاعات السكنية والتجارية والصناعية والحرفية. ولم يتعد اقصى اتساع لها في المرحلة المذكورة أربعة كيلومترات مربعة، مما يعني ان مدينة الكويت ظلت لفترة طويلة من الزمن خلال المرحلة المذكورة محدودة المساحة، أي أنها استمرت على ما هي عليه حتى منتصف هذا القرن تقريبا، مما يؤكد على حقيقة التطور الحضري لمدينة الكويت كان بطيئا جدا، خاصة وانه استغرق فترة

(٢٠) عبدالرسول علي الموسى، التغيرات الاجتماعية وأثرها على الإسكان، دور التخطيط في مواجهة هذه التغيرات، النموذج الكويتي، الكويت ١٩٨١، ص٢٥ .

(٢١) عبدالرسول علي الموسى، التطور العمراني والتخطيط في الكويت، المرجع السابق، ص٣٢ .

زمنية طويلة بلغ مداها حوالي قرنين ونصف القرن .

وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذا الوضع الحضري للكويت في مرحلة ما قبل النفط شأنه في ذلك شأن بقية الدول الخليجية العربية الأخرى التي لم تبدأ في التطور الحضري السريع إلا بعد البدء بانتاج النفط وتصديره، حيث لم يترك التاريخ أي بصمات أو آثار واضحة على طبيعة الاستقرار فيها، وقد اطلق بعض المتخصصين في الجغرافيا الحضرية على هذه المرحلة «مرحلة التحضر التقليدي». خاصة أنها مرحلة من التحضر اتسمت بأنها تطغي على صورتها احجام صغيرة من المستوطنات قابعة داخل الأسوار وقلاع داخلية، ويخضع السكان فيها لحياة قبلية، ويمارسون قيما اجتماعية وحياتية تقليدية[٢٢].

ثانيا : مرحلة تحضر ما بعد النفط :

مقدمة :

عادة ما تؤرخ بداية هذه المرحلة في الكويت مع تصدير الشحنة الأولى من النفط إلى الأسواق العالمية، أي منذ عام ١٩٤٦، وبالرغم من ذلك فإن بصمات العوائد النفطية لم تظهر بصورة واضحة إلا منذ مطلع الخمسينات من هذا القرن، مما يدل على قصر المرحلة النفطية مقارنة بالمرحلة السابقة، إلا أن المرحلة الثانية، أي مرحلة تحضر ما بعد النفط بالرغم من قصرها فقط تميزت بالكثير من المتغيرات التي فرضت وجودها مما يستدعي ابرازها كمرحلة قائمة بذاتها. خاصة ما يتعلق منها بالمتغيرات الاقتصادية السريعة التي انعكست آثارها بالدرجة الأولى على ما شهدته الكويت من تطور حضري سريع. ومن هذا المنطلق فقد تطلب الأمر دراسة هذه المرحلة بشكل تفصيلي للتعرف على مكونات طرفي العلاقة، اي النفط والنمو الحضري، وللعلاقة ذاتها، أي التوقف على مدى الارتباط بينهما، ولذلك فقد اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على عدد من مؤشرات النمو الحضري للدلالة عليه وعلى مدى ارتباطه بتطور عائدات النفط، وقد تطلب الأمر أيضا تقسيم هذه المرحلة الى فترتين زمنيتين طول كل منهما عقدين من الزمان بسبب ما تميزت به كل

(٢٢) حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، من منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، قطر ١٩٨٢، ص١٥٣ .

فترة زمنية من سمات تختلف تماما عن الفترة الزمنية الأخرى، سواء فيما تعلق منها بحجم انتاج النفط وعوائده المالية او في النمو الحضري وخصائصه وانماطه المكانية .

الفترة الأولى : النفط والنمو الحضري في الخمسينات والستينات :

إن من أبرز مظاهر هذه المرحلة أن الكويت منذ عام ١٩٤٦ ولجت عهداً اقتصادياً جديداً تفجرت فيه طاقة البلاد الضخمة من انتاج النفط وتصديره واستثمار عائداته المالية، وتفجرت على أثر ذلك فورة عمرانية واجتماعية تغيرت خلالها معالم البلاد تغيراً جوهرياً، ولكي نتتبع بالدراسة التحليلية تطور حجم انتاج النفط وعوائده المالية من جانب، ومدى تأثيره على النمو الحضري للبلاد خلال هذه الفترة من جانب آخر، فسنستعين بالبيانات الواردة في الجدول رقم (١) والخريطة رقم (٥) حيث نستخلص ما يلي :

١ ـ بلغ حجم إنتاج النفط في عام ١٩٤٦ ما مقداره (٥,٩) مليون برميل، أما عوائده المالية فقد بلغت (٠,٢٢) مليون دينار، مما يدل على ضآلة حجم الإنتاج النفطي وعوائده في السنة الأولى من إنتاجه .

٢ ـ استمر احجم إنتاج النفط وعوائده الضئيلة على هذا الوضع حتى نهاية الأربعينات لأنها ما زالت في مستهل انطلاقتها خلال هذه الفترة الزمنية، ولذلك فقد كان الوضع الحضري للكويت في هذه الفترة أقرب إلى المرحلة الأولى، أي المرحلة التقليدية لما قبل النفط منه إلى المرحلة الثانية أي المرحلة الحالية، خاصة وأن الكويت كانت لا تزال تعيش ضمن نظام اداري واجتماعي واقتصادي تقليدي، بحيث ظلت مساحة الرقعة الحضرية كما هي عليه في المرحلة الأولى .

وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ المسئولون بالبلاد نحو الإهتمام بعملية التنظيم والإنشاء منذ عام ١٩٤٩ حين تم وضع برامج لتطوير مدينة الكويت، مما يدل على أن المسئولين أولوا هذه العملية أهميتها في وقت مبكر وبعد فترة قصيرة جداً من تصدير الشحنة الأولى من النفط، إلا أن ما أعاق اتمام هذه الخطوة في ذلك الوقت بالذات هو عدم توافر الجهاز الكافي في البلاد من

جدول رقم (١)
تطور حجم إنتاج النفط وعوائده المالية
(١٩٤٦ - ١٩٨٥)

السنة / حجم الإنتاج والعوائد	النفط بالمليون برميل	العوائد بملايين الدنانير
١٩٤٦[٢٣]	٥,٩	٠,٢٢
١٩٥٠	١٢٥,٧	٤,٨٠
١٩٥٥[٢٤]	٤٠٢,٧	١٠٠,٥٠
١٩٦٠ / ١٩٦١[٢٥]	٦١٩,١	١٥٩,٥٠
١٩٦٥ / ١٩٦٦	٨١٦,٥	٢٢٥,٠٠
١٩٦٩ / ١٩٧٠	١٠٩٠,٦	٢٨٠,٤٤
١٩٧٤ / ١٩٧٥	٧٦٠,٧	٢٠٥٦,٥٠
١٩٧٩ / ١٩٨٠	٦٠٧,٣	٥٧٩٣,٣٠
١٩٨٤ / ١٩٨٥	٣٨٧,٤	٢٤٩٣,٨

(٢٣) Khouja, M.W. and Sadler, P.G. The Economy of Kuwait, London, 1979, P.26.

(٢٤) مجلس التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٢، الكويت في أغسطس ١٩٧٢، جدول رقم (٩٢)، ص١٨٠ .

(٢٥) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٨٠ و١٩٨٦ و١٩٨٨ .

الموظفين والمختصين للقيام بمثل هذا التوسع الحضري الكبير[٢٦]. وبالتالي فقد اقتصرت جهودهم بالتركيز على عملية البناء والتعمير داخل نطاق المدينة القديمة، كإعادة تخطيط الشوارع وشقها من جديد بالإضافة إلى تطوير البني الأساسية كمشورعات الماء والكهرباء والمنشآت التعليمية والصحية والسكنية[٢٧].

٣ ـ وما أن حل عام ١٩٥٠ حتى حقق انتاج النفط وعوائده المالية قفزة سريعة، فبلغ هذا الحجم (١٢٥,٧) مليون برميل، بعوائد مالية قدرها (٤,٨٠) ملايين دينار، مما يعني أن إنتاج النفط قد تضاعف ما يقرب من مائة مرة خلال فترة قصيرة جدا لم يتعد مداها أربع سنوات فقط، وهي الفترة الزمنية الفاصلة بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٠، وهذه الحقيقة تدل بوضوح على أن عام ١٩٥٠ كان يعد بمثابة نقطة الفصل بين عهد عائدات النفط المتواضعة والعائدات المرتفعة .

وقد استمر حجم إنتاج النفط وعوائده المالية في الزيادة في العامين التاليين لعام ١٩٥٠، أي خلال عامي ١٩٥١ و١٩٥٢، وكان السبب الرئيسي في تحقيق هذا الحجم الهائل من الزيادة في إنتاج النفط وعوائده يكمن في نوع السياسة التي اتبعتها الحكومة تجاه شركات النفط الأجنبية العاملة بالبلاد والتي كان من أهم نتائجها تطبيق صيغة مناصفة الأرباح بين الحكومة وشركات النفط، وفضلا عن ذلك فقد منحت الحكومة أيضا امتيازاً جديداً للتنقيب عن النفط لشركة النفط الأمريكية المستقلة كان من شروطه إعطاء الحكومة ما نسبته (١٥٪) من أسهم شركات فرعية أنيطت بها مهمة التنقيب عن النفط في المنطقة الكويتية السعودية المحايدة «المنطقة المقسومة في الوقت الراهن» وكما أن الشروط الأخرى التي فرضتها الكويت جاءت أفضل من الشروط السائدة في حينها في امتياز شركة نفط الكويت المحدودة. إذ تعهدت الشركة الأمريكية بموجب هذه الشروط بدفع عوائد قدرها دولاران ونصف

---

(٢٦) Shiber, S.C. The Kuwat Urabnization, Kuwait 1964, P.225.

(٢٧) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في الكويت، ترجمة صلاح الدين الدباغ، الكويت، بدون تاريخ، ص٦٥ .

الدولار عن كل طن انجليزي من النفط الخام المستخرج والمباع[٢٨].

بفضل هذه التطورات كافة التي حدثت منذ مطلع الخمسينات حقق حجم الإنتاج النفطي وعوائده زيادات أدت إلى تضاعف دخل البلاد من النفط خلال فترة زمنية قصيرة جدا، وعلى أثر ذلك بدأت الكويت تركز على عملية الإنماء الحضري، التي تجلت عند اتخاذ المسؤولين خطوة هامة في عام ١٩٥٠ تمثلت في القرار الخاص بتنظيم مدينة الكويت واعادة بنائها على الصورة المرغوب فيها للمستقبل، فوضع مخطط عام ١٩٥٢ لتطوير المدينة والمناطق المجاورة لها بما في ذلك تعيين مواقع الخدمات العامة والمراكز الصناعية والمياء والمناطق السكنية[٢٩]. (خريطة رقم ٦).

وفضلا عن ذلك فقد شهدت فترة مطلع الخمسينات توسعاً في تنظيم الأساس الهيكلي العمراني والاقتصادي للمدينة كإنشاء دوائر جديدة «الوزارات حالياً»، في مقدمتها دائرة للإنشاء مهمتها الإشراف على المشروعات الإنشائية الكبيرة، بسبب كل هذه الإنجازات والتطورات في البنية التحتية للبلاد وما أشارت إليه من مستقبل عمراني نشيط بدأت فرص العمل تتزايد وتجذب آلاف الوافدين من عرب وغيرهم من الجنسيات المختلفة، حيث وفدوا للبلاد للقيام بالتعهدات الإنشائية وللقيام بحرف ومهن أخرى، فأخذ عدد السكان يتزايد بشكل سريع، خاصة أن الحكومة بالإضافة إلى ما سبق شرعت أيضا بتخصيص قسم كبير من عوائد النفط الآخذة بالنمو للإنماء مركز على رأس المال العام من اقتصادي واجتماعي.

ان كافة التطورات السريعة التي سبق ذكرها دفعت بعجلة النشاط العمراني دفعا قويا، وحفزت أيضا حركة القطاع الخاص الذي أخذ ينشط خاصة في نواحي البناء من سكني وتجاري، بالاضافة إلى أن المسئولين قد اهتموا بوضع برنامج ضخم كان الهدف منه اعداد موازنة تخضع لخطة صرف على المشروعات الإنشائية، وقد تم ذلك منذ عام ١٩٥٢، وقد بلغ حجم هذا

(٢٨) مجلس التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى، المرجع السابق، ص٢٣.

(٢٩) المرجع السابق.

البرنامج ما مقداره (٩١,٥) مليون دينار يمتد أفقه إلى خمس سنوات للفترة (٥٢ / ١٩٥٣ ـ ٥٦ / ١٩٥٧).

ومن أبرز الانجازات الانشائية التي تم اعدادها وتنفيذها في فترة الخمسينات وضع مخطط تنظيمي لمدينة الكويت في عام ١٩٥٤، لاعادة تنظيم المدينة وتوسيعها، وفي هذا السبيل انفقت مبالغ ضخمة لاستملاك المساكن في مدينة الكويت القديمة والأراضي، وقد اتجه القسم الكبير من هذه المبالغ نحو الاستهلاك المحلي كبناء المباني والمساكن الجديدة مما حقن الاقتصاد باستثمارات ذات شأن كبير وبقدرة شرائية حركتا بقية القطاعات[٣٠].

٤ ـ وبالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (١) والخريطة رقم (٥) لنتتبع تطور حجم انتاج النفط وعوائده في فترة الخمسينات، يتضح أن حجم انتاج النفط سجل زيادة سريعة في عام ١٩٥٥ حيث بلغ (٤٠٢,٧) مليون برميل، وعوائد مالية قدرها (١٠٠,٥) مليون دينار، مما يدل على أن حجم الانتاج النفطي تضاعف ثلاث مرات تقريبا عما كان عليه في عام ١٩٥٠، وهي فترة قصيرة جدا لم تتعد خمس سنوات وهذه الحقيقة تنطبق أيضا على تطور عوائد النفط، حيث سجلت زيادة قدرها (٩٥,٧٠) مليون دينار، خلال الفترة الزمنية ذاتها.

يضاف إلى ذلك أنه بداية من عام ١٩٥٧ اتجهت العلاقة بين حجم انتاج النفط وعوائده من جانب، وعدد من مؤشرات النمو الحضري من جانب آخر، تأخذ اتجاها مختلفا عما كانت عليه حتى مطلع الخمسينات، بسبب ما حققه انتاج النفط وعوائده من طفرة هائلة، وقد بدأت زيادات حجم النفط وعوائده تبرز منذ منتصف الخمسينات كما أوضحنا سابقا، ومما يؤكد هذه الحقيقة ما يظهر في بيانات الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) والخريطة رقم (٥) حيث نستخلص منها ما يلي :

١ ـ بلغ حجم انتاج النفط في عام ١٩٥٧ ما مقداره (٤٢٧,٦) مليون برميل، مسجلا بذلك زيادة قدرها (٢١,٩) مليون برميل عما كان عليه في عام ١٩٥٥، أي خلال فترة قصيرة جدا وهي عامان فقط، اما العوائد فقد بلغت

(٣٠) المرجع السابق، ص ٢٧ .

في العام المذكور ما مقداره (٠,١١٠) مليون دينار، محققة بذلك زيادة قدرها (٩,٥٠) مليون دينار في الفترة الزمنية المذكورة.

٢ ـ ولقد كان لتطور حجم انتاج النفط وعوائده بالشكل الذي أوضحناه قبل قليل الدور الفعال على التغيرات التي حدثت على الواقع الحضري للبلاد، في مقدمتها ذلك النمو الذي حققه عدد السكان الحضر خلال فترة قياسية قصيرة من الزمن، حيث وصل عددهم في عام ١٩٥٧ إلى (١٩٠٧٩٤) نسمة، في حين قدر عددهم قبل ثلاث سنوات فقط (في عام ١٩٥٤) بحوالي (١٠٠,٠٠٠) نسمة[٣١]، مما يعني أن هناك زيادة قدرها (٩٠٧٩٤) نسمة خلال الفترة الزمنية الواقعة بين العامين المذكورين، أما بالنسبة لحجم القوى العاملة فقد بلغت في عام ١٩٥٧ ما مقداره (٧٨٨٨٤) نسمة.

وما هو جدير بالذكر أنه على الرغم من صعوبة تحديد مدى زيادة حجم القوى العاملة خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٧ بسبب عدم توافر البيانات، إلا أن اتباع البلاد لسياسة الباب المفتوح تجاه دخول الوافدين اليها للعمل في مجال الانشاءات أو غيره من المجالات المختلفة خلال الفترة الزمنية المذكورة من جانب، وزيادة عدد السكان للفترة ذاتها من جانب آخر مما كان له أثره على نمو حجم القوى العاملة، خاصة وأن الكويت خلال هذه الفترة كانت تمر في بداية نهضتها الشاملة ولم يكن يتوافر لديها الجهاز الكافي من العاملين والمختصين.

٣ ـ أما بالنسبة لمساحة المناطق السكنية بالبلاد فقد بلغت (٢,٣٧٦)كم^{٢} في العام المذكور، مما يعني أن مساحة الرقعة الحضرية قد حققت اتساعا واضحا بمقارنتها بما كانت عليه حتى منتصف هذا القرن، حيث كانت مساحتها محدودة جدا كما اشرنا إلى ذلك سابقا. وقد اشتملت هذه الرقعة الحضرية في العام المذكور على وحدات سكنية قدر عددها بحوالي (٣٣٧٤٨) وحدة.

وقد أدت هذه التحولات الاقتصادية التي حدثت بشكل مفاجىء منذ مطلع الخمسينات بسبب التطور السريع في حجم انتاج النفط وعوائده إلى تحول آخر

(٣١) أحمد حسن ابراهيم، المرجع السابق، ص ١١٧ .

جـــدول رقم (٢)
تطور انتاج النفط وعوائده المالية وأثره على مكونات النمو الحضري في سنوات التعداد

مكونـات النمو الحضري سنوات التعداد	حجم انتاج النفط بملايين البراميل	عوائد النفط بملايـين الدنانير	عدد السكان الحضر[٣٤]	حجم القوى العاملة	مساحة المناطق السكنية كم٢[٣٨]	عدد الوحدات السكنية
١٩٥٧	٤٢٧,٦[٣٢]	١١٠,٠	١٩٠٧٩٤	٧٨٨٨٤[٣٥]	٣٧٦,٢	٣٣٧٤٨[٣٩]
١٩٦١	٦٣٣,٣	١٥٩,٥	٣٠٣٨٧٤	—	٣٨٣,٥	٤٨٢٤٢
١٩٦٥	٨٦١,٥	٢٠٦,٢	٤٥٨٩٩٣	٧٤٤٩٥[٣٦]	٤٩٥,٥	٧٢٤٦٤
١٩٧٠	١٠٩٠,٦	٢٨٠,٤	٧٢٦٩٥٨	٢٣٤٠٤٣	٥٠٥,٤	١١٨١٨٠
١٩٧٥	٧٦٠,٧	٢٠٥٦,٥	٩٧٧٧٢٢	٢٩٨٤١٥	٥١٤,٦	١٣٧٦٣٩
١٩٨٠	٦٠٧,٣	٥٧٩٣,٣	١٣٢٤١٣٨	٤٨٤٤٠٤٤	٦٨٦,٨*	١٨٠١٤١
١٩٨٥	٣٨٧,٤[٣٣]	٢٤٩٣,٨	١٦٨٢٢٢٥	٦٦٠٤٩٥[٣٧]	٦٨٨,٨	٢٢٨٨١٤[٤٠]

(٣٢) مجلس التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، الجموعة الإحصائية السنوية ١٩٦٩، الكويت ١٩٦٩، جدول رقم (٨٤)، ص ١١٦ .

(٣٣) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٨، المرجع السابق، جدول رقم (١٩٤)، ص٢٠٣ .

(٣٤) احتسبت بطرح سكان البادية من المجموع الكلي للسكان بالدولة في التعدادات العامة للسكان .

(٣٥) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٥، جدول رقم (٢٦)، ص٤٣ .

(٣٦) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوي ١٩٨٥، جدولا رقمي (١٠١، ١٠٢)، ص ١١١ - ١١٢ .

(٣٧) وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان ١٩٨٥، الجزء الأول، الجداول أرقام (٧، ٨، ٩)، ص١٦ - ١٨ .

(٣٨) استخرجت المساحة بوساطة جمع مساحة الوحدات الإدارية على مستوى المناطق السكنية المنشورة بالتعداد .

(٣٩) دائرة الشئون الاجتماعية، تعداد سكان الكويت لسنة ١٩٥٧، الكويت في يناير ١٩٥٧، جدول رقم (٥١)، ص٣٥٢ .

(٤٠) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٧، جدول رقم (٨٦)، ص ٩٨ .

* يشمل الرقم مساحة منطقة الصليبية (١٤٨,٨)كم٢ الآهلة بالسكان .

شكل رقم (١)

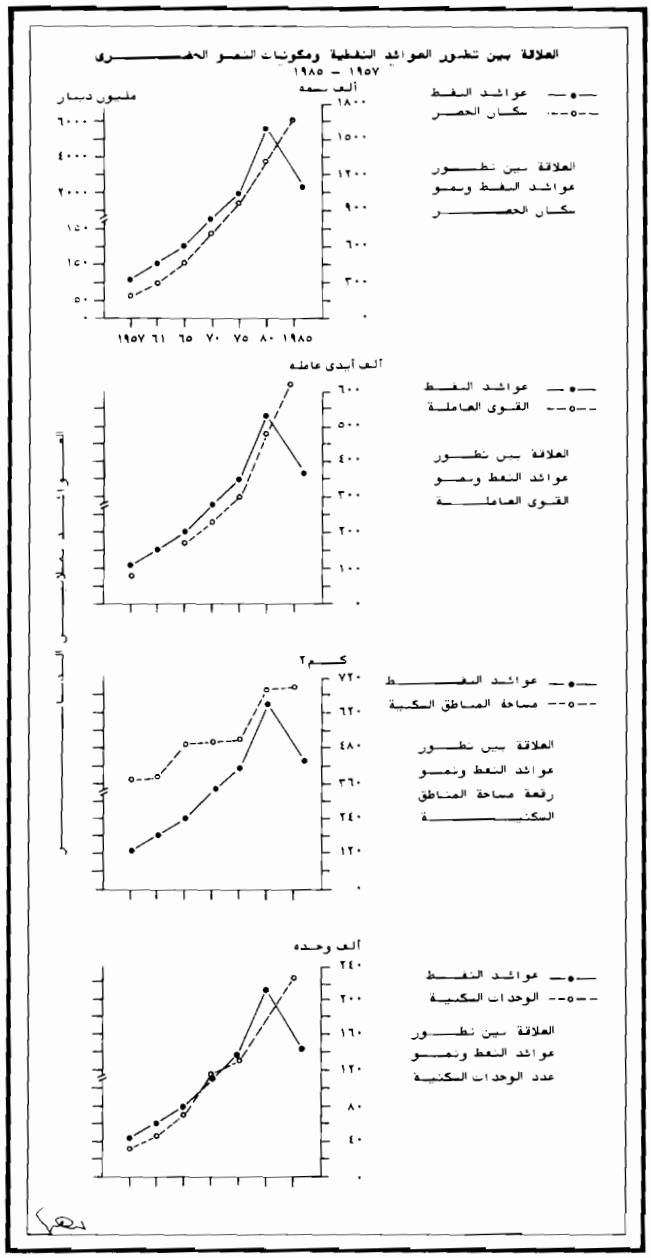
العلاقة بين تطور العوائد النفطية ومكونات النمو الحضري
١٩٥٧ - ١٩٨٥
مليون دينار
ألف نسمة
عوائد النفط
سكان الحضر
العلاقة بين تطور عوائد النفط ونمو سكان الحضر
ألف أيدى عامله
القوى العاملة
العلاقة بين تطور عوائد النفط ونمو القوى العاملة
كم٢
مساحة المناطق السكنية
العلاقة بين تطور عوائد النفط ونمو رقعة مساحة المناطق السكنية
ألف وحده
الوحدات السكنية
العلاقة بين تطور عوائد النفط ونمو عدد الوحدات السكنية
١٩٥٧ ٦١ ٦٥ ٧٠ ٧٥ ٨٠ ١٩٨٥

جذري وسريع طرأ على الوضع الحضري للبلاد، حيث سارت هذه التطورات الحضرية في خط مواز للتطورات الاقتصادية، منذ وقت مبكر من عصر نهضتها الشاملة وعلى الرغم من ذلك فقد تركز اهتمام المسئولين بالبلاد حتى منتصف الخمسينات على التطوير الحضري لمدينة الكويت التي يحيط بها السور القديم، إلا أنه منذ منتصف الخمسينات عندما تزايد حجم انتاج النفط وعوائده بقفزات أكبر مما كان عليه في مطلع الخمسينات بدأت هذه العوائد منذ ذلك الوقت تشكل العامل الأساسي المؤثر على مكونات النمو الحضري، خاصة ما يتعلق منها بنمو الامتداد الحضري للبلاد وتوسعه بشكل ملحوظ، يضاف إلى ذلك أن سياسة البلاد تجاه هذا التوسع تتمثل بالأخذ بنظام التوسع الأفقي لامتداد العمران[٤١]، فساعد هذا العامل على الامتداد السريع للمناطق السكنية، إلى ما بعد السور الذي كان يحيط بالمدينة، وما يؤكد ذلك أن المخطط التنظيمي لعام ١٩٥٢ قام على أساس هدم المدينة القديمة لتقوم مكانها مدينة حديثة، بالاضافة إلى ذلك انشاء مناطق سكنية جديدة هي ضواحي المدينة[٤٢]. علاوة على ذلك فقد أجرى تعديل على هذا المخطط في عام ١٩٥٤ ليتمشى مع متطلبات التطور في مدينة الكويت الآخذة بالتغير وفق الأساليب الحديثة أثناء التنفيذ، وفي حقيقة الأمر فقد تم تنظيم هذا المخطط لمقتضيات الظروف، وكحل سريع لمشكلة تزايد السكان في ذلك الوقت[٤٣].

وقد أوجد هذا النمط من التخطيط في فترة الخمسينات مناطق للعمران تقوم على نظام الوحدات أو المقسمات الضخمة طورها المخطط لتكون مناطق سكنية، وهي تعد بمثابة ضواح نموذجية للمدينة (خريطة رقم ٦)، وهذه المناطق هي كما يلي : الشويخ، الشامية، كيفان، الفيحاء، القادسية، الدسمة، الشعب، وأخيرا المنصورية. (خريطة رقم ٤) وقد قسمت هذه المناطق على هيئة قسائم سكنية وزعت على السكان الكويتيين وانحصر العمران بكامله داخل نطاق الطريق الدائري الرابع، وبذلك فقد قام المخطط بتطوير وتخطيط مناطق السكن الجديدة في

---

(٤١) عبدالرؤوف عبدالعزيز الجرداوي، الإسكان في الكويت، دراسة في الاجتماع الحضري، الكويت ١٩٧٧، ص١٠١ .

(٤٢) سابا جورج شبر، علم التنظيم وتطور الكويت، بلدية الكويت ١٩٦٣، ص ٢٠ .

(٤٣) بدر الدين عباس الخصوصي، المرجع السابق، ص ١١٩ .

الضواحي التي ذكرناها سابقا والتي تقع فيما بين الطريقين الدائريين الاول والرابع[٤٤]. وبفضل هذا المخطط تمكنت المدينة من أداء وظيفتها[٤٥].

والخلاصة أن الكويت أخذت بنظام الخطط الحضرية منذ مطلع الخمسينات لمواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة التي حدثت فيما بعد، خاصة ما يتعلق منها بالتطور السريع الذي سجله نمو السكان الحضر خلال فترة قصيرة من الزمن كما أوضحنا سابقا.

ومما هو جدير بالذكر أن تطور حجم انتاج النفط وعوائده في فترة الخمسينات لم يؤثر فقط على تطور مكونات النمو الحضري كتطور المخططات الحضرية وشكل التحضر، بل أثرت أيضا على نمط تخصيص العوائد النفطية، أي مخصصات الانماء الحضري، خاصة أن المسئولين بالبلاد حرصوا منذ ذلك الوقت على توفير المساكن للمواطنين، ففي عام ١٩٥٤ بدأ الاهتمام ببناء مساكن لذوي الدخل المحدود من السكان الكويتيين[٤٦]، وتوضح بيانات الجدول رقم (٣) العدد الكلي للبيوت الحكومية التي تم انشاؤها ثم توزيعها على المواطنين في فترة الخمسينات، حيث بلغت ما مقداره (٢٠٠٠) بيت يضاف الى ذلك فقد بلغت القيمة الكلية للانفاق الجاري على تعويضات الاستملاكات «التثمين» التي بدأت منذ عام ١٩٥٤، أي في العام نفسه الذي بدأت الحكومة فيه ببناء مساكن للسكان ذوي الدخل المحدود من المواطنين، وقد طرأت بادرة التثمين حينما وضعت الكويت المخطط التنظيمي لتطوير المدينة على أسس حديثة كما ذكرنا سابقا، حيث تطلب هذا الأمر نزع ملكية الأراضي والبيوت القديمة من المواطنين وتصرف لهم بدلا منها قسائم سكنية في الضواحي الجديدة، بالاضافة إلى مبالغ ضخمة تفوق بكثير قيمة الأرض والعقار[٤٧]. وقد انعكست هذه الخطوة على التوسع السكني في البلاد[٤٨].

---

(٤٤) أحمد حسن ابراهيم، المرجع السابق، ص٣٥٤ .

(٤٥) محمود رياض، مقرحات بشأن التخطيط العام لمدينة الكويت، بلدية الكويت، بدون تاريخ، ص٤ .

(٤٦) عبدالرؤوف عبدالعزيز الجرداوي، المرجع السابق، ص ٥١ .

(٤٧) المرجع السابق، ص ١٠٤ .

(٤٨) عبدالرسول علي الموسى، التطور العمراني والتخطيط في الكويت، المرجع السابق، ص٤٧ .

والخلاصة فقد كان لتطور حجم النفط وعوائده في فترة الخمسينات أثره الواضح على نمط مخصصات الانماء الحضري، خاصة أن المسئولين بالبلاد تبنوا خلال هذه الفترة سياسات اجتماعية، من شأنهاتوسيع قاعدة الاستفادة من العوائد النفطية وتعميم الازدهار.

إضافة إلى ذلك فقد اتضح أن هناك علاقة قوية بين تطور انتاج النفط وعوائده المالية في فترة الخمسينات من جانب والنمو الحضري وشكل التحضر المتحقق في الفترة الزمنية ذاتها من جانب آخر، رغم ذلك فإن هذه العلاقة لم تزد قوتها الا منذ منتصف الخمسينات، حيث كانت فترة مطلع الخمسينات تعد بمثابة فترة تهيؤ للوثبة العمرانية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت منذ عام ١٩٥٤.

جدول رقم (٣)
تطور عدد البيوت الحكومية لاسكان ذوي الدخل المحدود والمتوسط

الفترات الزمنية	عدد البيوت
الخمسينات	٢٠٠٠
الستينات	٧٠٠٢
السبعينات	١٢٣٠٥
الثمانينات	١٦٤٧٨
الجملـــة	٣٧٧٨٥

المصدر :

في فترتي الخمسينات والستينات :

١ ـ مجلس التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٢، جدول رقم (٦٣)، ص ١٣٧ .

وفي فترتي السبعينات والثمانينات :

٢ ـ وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعامي ١٩٧٨ و١٩٨٨ .

بناء على ما سبق يمكن القول بأن عامل النفط وتطور عوائده في فترة الخمسينات تشكل العامل الأساسي في تطور النمو الحضري الذي ميز مرحلة التخطيط الأولى في الكويت، حيث ساعدت الوفرة المادية على قدرة المسئولين في البلاد بتبني عملية الإنماء الحضري بكل مكوناتها، خاصة أنهم ركزوا على الاهتمام بتخصيص الجزء الأكبر من عوائد النفط نحو المشروعات الإنشائية، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى التي وفروها بدون مقابل للسكان المقيمين في البلاد من المواطنين وغير المواطنين، فكان نتيجة كل ذلك ما حدث من تطورات على مؤشرات النمو الحضري، حيث اتسعت مساحة المناطق السكنية بشكل واضح، وزاد عدد الوحدات السكنية، وكذلك تضاعف عدد السكان الحضر وحجم القوى العاملة .

جدول رقم (٤)

تطور قيمة الانفاق على تعويضات الاستملاكات العامة

«ملايين الدنانير»

الفترات الزمنية	عدد البيوت
الخمسينات	١٨٤,١
الستينات	٤٥٤,٧
السبعينات	٨٧١,٤
الثمانينات	١٧٨٠,٠

المصدر :

جمعت قيمة الانفاق السنوي وحولت إلى فترات زمنية ومصدرها : السنوات من (١٩٥٢ - ١٩٧٣/٧٢) :

١ - مجلس التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٦٦، ١٩٧٢، ١٩٧٣ .

أما السنوات من (١٩٧٥/٧٤ إلى ١٩٨٨/٨٧) فمصدرها :

٢ - وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٧٨، ١٩٨٣، ١٩٨٧، ١٩٨٨ .

وبالرجوع مرة أخرى إلى بيانات الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) والخريطة رقم (٥) لاستكمال دراستنا التحليلية لتطور حجم إنتاج النفط وعوائده المالية من جانب ومدى تأثيره على النمو الحضري للبلاد من جانب آخر، ولكن لفترة الستينات، نستخلص الحقائق التالية :

١ ـ سجل حجم الإنتاج النفطي زيادة ملحوظة في عام ١٩٦١ حيث بلغ ما مقداره (٦٣٣,٣) مليون برميل، عما كان عليه في عام ١٩٥٧، وقد بلغ حجم هذه الزيادة ما مقداره (٢٠٥,٧) مليون برميل. كما حققت العوائد النفطية زيادة واضحة أيضا، حيث بلغت ما مقداره (١٥٩,٥) مليون دينار في عام ١٩٦١، أي بزيادة قدرها (٤٩,٥) مليون دينار عما كانت عليه في عام ١٩٥٧. إضافة إلى ذلك فقد استمر حجم الإنتاج النفطي في تزايده حيث بلغ ما مقداره (٧٦٥,٢) مليون برميل في عام ١٩٦٣، أما عوائده فقد بلغت في العام المذكور ما مقداره (١٧٣,٠) مليون دينار[٤٩].

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الحجم من الزيادة الذي تحقق في مطلع الستينات جاء نتيجة لاستمرار المسئولين بالبلاد في سعيهم نحو العمل على زيادة الاستفادة من مزايا نفط البلاد، بوساطة رفع درجة السيطرة الفعلية على الثروة النفطية، ومن أبرز مظاهر هذا السعي اتفاقية عام ١٩٦٢ التي تنص على تنازل شركة نفط الكويت المحدودة عن حوالي (٦٠٪) من مساحة امتيازها، وقد أعطت الحكومة حقوق التنقيب عن النفط واستخراجه في المساحة المتنازل عنها لشركة البترول الوطنية الكويتية، وهذه الشركة انشئت عام ١٩٦٠ باشتراك القطاع العام بنسبة (٦٠٪) والقطاع الخاص بنسبة (٤٠٪) وفي النطاق الأكثر اتساعا انضمت الكويت إلى منظمة الأوبيك التي أنشئت عام ١٩٦١ بين البلدان المصدرة للنفط في سبيل إيجاد سياسة مشتركة تكون في صالح جميع مصدري النفط المنضمين لعضويتها[٥٠].

والخلاصة فقد كان لسياسة الدولة المتبعة تجاه شركات النفط الأجنبية

(٤٩) مجلس التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٦٩، الكويت ١٩٦٩، ص ١١٦ وص ١٣٠ .

(٥٠) مجلس التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى، المرجع السابق، ص ٢٥ .

العاملة بالبلاد الأثر الواضح على زيادة حجم انتاج النفط وعوائده في فترة مطلع الستينات .

٢ ـ أما بالنسبة لعدد السكان الحضر فقد بلغ عددهم في عام ١٩٦١ ما مقداره (٣٠٣٨٧٤) نسمة، مسجلا بذلك زيادة قدرها (١١٣٠٨٠) نسمة عما كانوا عليه في عام ١٩٥٧، وقد تحقق هذا القدر من الزيادة خلال فترة زمنية قصيرة جدا لم يتعد مداها أربع سنوات .

٣ ـ وتبرز بيانات كل من الجدول والشكل والخريطة أيضا أن مساحة المناطق السكنية في عام ١٩٦١ بلغت ما مقداره (٣٨٢,٥)كم٢، محققة بذلك زيادة قدرها (١٧,٣)كم٢ عما كانت عليه في عام ١٩٥٧، أما عدد الوحدات السكنية فقد بلغ عددها في العام المذكور ما مقداره (٤٨٢٤٢) وحدة سكنية، أي بزيادة قدرها (١٤٤٩٤) وحدة سكنية خلال الفترة الزمنية ذاتها .

ومما هو جدير بالذكر أن ما حدث من توسع وامتداد للرقعة الحضرية في مطلع الستينات انما يرجع إلى التنفيذ السريع للخطوات التي اشتملت عليها خطة عام ١٩٥٢ على نحو كان يتم انجاز هذه الخطوات أحيانا بتكلفة مرتفعة في المجالات الجمالية والاقتصادية والبيئية(٥١) .

٤ ـ إضافة إلى ذلك فقد استمر حجم الإنتاج نحو الزيادة من عام إلى آخر حتى بلغ في عام ١٩٦٥ ما مقداره (٨٦١,٥) مليون برميل، فحقق بذلك زيادة قدرها (٢٢٨,٢) مليون برميل عما كان عليه في عام ١٩٦١، وهذه الحقيقة تنسحب أيضا على قيمة العوائد النفطية، حيث بلغت في عام ١٩٦٥ ما مقداره (٢٠٦,٢) مليون دينار، أي بزيادة قدرها (٤٦,٧) مليون دينار خلال هذه الفترة الزمنية .

وكنتيجة حتمية لما حققه حجم الإنتاج النفطي وعوائده المالية من

---

(٥١) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حالة المستوطنات البشرية في الكويت، ملامح قطرية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة المستوطنات البشرية، بغداد ١٩٨٧، ص ١٠٨ .

قفزات هائلة منذ مطلع الستينات، أصبحت الكويت بحلول عام ١٩٦٤ من بين أوائل بلدان العالم المنتجة للنفط والمصدرة، بالإضافة إلى ذلك فقد بلغ احتياطي الكويت الثابت من مخزون النفط حوالي (٢١٪) من مجموع الاحتياطي الثابت في العالم كله، وقد تميزت الثروة النفطية في الكويت إلى جانب ضخامة حجمها بإنخفاض تكاليف استخراجها، إذ أنها تنتج النفط الخام في أدنى مستوى من الكلفة في العالم كله[٥٢].

أما بالنسبة لزيادة العوائد النفطية فقد أثرت على ارتفاع متوسط الدخل الفردي في الكويت في الفترة الزمنية المذكورة، حيث أصبح من أعلى الدخول الفردية في العالم، فقد وصل إلى ما مقداره (٣٣٤٠) دولاراً في السنة المالية (١٩٦٥/٦٤) بعد أن كان ذلك الدخل يقدر بنحو (٥٤٣) دولاراً فقط في عام ١٩٤٦[٥٣].

٥ ـ سجل عدد السكان الحضر زيادة واضحة أيضا، حيث بلغ عددهم في عام ١٩٦٥ ما مقداره (٤٥٨٩٩٣) نسمة، أي بزيادة قدرها (١٥٥١١٩) نسمة عما كانوا عليه في عام ١٩٦١، وكذلك فقد تطور حجم القوى العاملة حيث بلغ ما مقداره (١٧٤٤٩٥) نسمة في العام المذكور، مسجلا بذلك زيادة قدرها (٩٥٦٢١) نسمة عما كان عليه حجمهم في عام ١٩٥٧، وهذه الحقيقة تشير إلى أن حجم القوى العاملة بالبلاد قد تضاعف أكثر من مرة خلال فترة زمنية قصيرة تقل عن عشر سنوات، بسبب حاجة البلاد حتى الفترة الزمنية المذكورة إلى إعداد متزايدة في العاملين في كل من القطاعين العام والخاص، فزاد عدد الوافدين للبلاد، خاصة أن اليسر المادي مع عدم توافر العدد الكافي من الكويتيين المدربين للقيام بما يقتضيه التوسع الاقتصادي والعمراني من أعباء ومهام[٥٤].

٦ ـ يضاف إلى ما سبق فقد بلغت مساحة المناطق السكنية بالبلاد ما مقداره

---

(٥٢) مجلس التخطيط، المرجع السابق، ص ٣٤ .

(٥٣) Nashashibi, H., Oil Industry in Kuwait, Kuwait Chamber of Commerce and Industry, Kuwait, 1968, P.1.

(٥٤) مجلس التخطيط، المرجع السابق، ص٢٦ .

(٤٩٥,٥)كم٢ في عام ١٩٦٥، مسجلة بذلك زيادة قدرها (١١٢,٠)كم٢ عما كانت عليه في عام ١٩٦١، أي خلال فترة زمنية طولها أربع سنوات فقط، كما بلغ عدد الوحدات السكنية في العام المذكور (٧٢٤٦٤) وحدة سكنية، محققة بذلك زيادة قدرها (٢٤٢٢٢) وحدة سكنية خلال الفترة الزمنية ذاتها .

ومما هو جدير بالذكر أن حجم الإنتاج النفطي استمر في التزايد خلال السنوات الأربع التالية لعام ١٩٦٥، حتى وصل حجمه في عام ١٩٦٩ إلى ما مقداره (١٠١١,٨) مليون برميل[٥٥].

مما سبق يتضح أن حجم الإنتاج النفطي وعوائده المالية سجلت زيادات سريعة ومتلاحقة في فترة الستينات فانعكس أثره بشكل واضح على مكونات النمو الحضري، فقد سجل كل من عدد السكان الحضر وحجم القوى العاملة نمواً ملموساً، وكذلك أصبحت مساحة رقعة المناطق السكنية أكثر امتداداً، وأخيراً فقد زاد عدد الوحدات السكنية .

إضافة إلى ذلك فقد أدت التطورات الاقتصادية التي حدثت في فترة الستينات والناجمة عن تطور نمو انتاج النفط وعوائده إلى اهتمام المسئولين بالبلاد بعملية التخطيط الحضري، وقد تجلى اهتمامهم هذا بوضوح حين استعان مجلس الإنشاء منذ مطلع الستينات بخبراء في تخطيط المدن في الأمم المتحدة لوضع الحلول والخطط لمواجهة التطور السريع الذي حدث في الفترة الزمنية المذكورة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وفي منتصف الستينات استعان أيضاً المجلس البلدي بخبراء التخطيط من أجل تحضير مخطط هيكلي عام يواجه كل المشاكل بخطة شاملة[٥٦]، ثم تقدمت إدارة

(٥٥) مجلس التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٤، الكويت في اغسطس ١٩٧٤، جدول رقم (٥٠)، ص٨٩ .

(٥٦) وهؤلاء الخبراء هم : البروفسور جاكوب تايس من معهد الدراسات الاجتماعية في هولندا، ومحمود رياض من مصر، والدكتور عمر عزام مستشار تخطيط المدن في المكتب الاقليمي للأمم المتحدة ببيروت. (بلدية الكويت، أعمالها وانجازاتها خلال السنة المالية ١٩٦٦/٦٥)، الكويت ١٩٦٧، ص ٥١ .

التنظيم في بلدية الكويت في عام ١٩٦٧ بخطة لاحقة لخطة التنمية الأولى بالكويت التي تم وضعها في عام ١٩٥٢ كما ذكرنا سابقاً، وقد اقتفت أثرها في الأسلوب، حيث اقترحت هذه الخطة التي سميت «بخطة البلدية للتنمية» استمرارية التنمية بالمنطقة الساحلية حتى مدينة الأحمدي، إلى جانب أنها أوصت بالتوسع الحضري جنوبا بإنشاء طريقين دائريين إضافة للطرق الدائرية التي اقترحتها خطة عام ١٩٥٢، تلك التي وصلت حتى الطريق الدائري الرابع[٥٧].

ومنذ عام ١٩٦٨ كلف المسؤولون بالدولة مجلس التخطيط متابعة عملية التخطيط من خلال الإشراف على الخبراء الذين أوصوا بوضع خطة قومية شاملة تغطي كافة جوانب الحياة في الدولة على المدى الطويل تصل بها إلى نهاية هذا القرن[٥٨]. (خريطة رقم ٧).

يتضح مما سبق ذكره حقيقة مفادها أن الكويت ركزت اهتمامها منذ مطلع الستينات وحتى أواخرها على عملية التخطيط لتنظيم النمو الحضري بالبلاد على أسس سليمة، يضاف إلى ذلك أن عملية التخطيط في الستينات تميزت بأنها أكثر شمولا مما كانت عليه في الخمسينات بحيث أصبحت هذه الخطط هي الركيزة الأساسية للخطوات التمهيدية لخطة السبعينات التي سيرد ذكرها لاحقا.

والخلاصة أن العلاقة بين تطور حجم الإنتاج النفطي وعوائده المالية من جانب وتطور مكونات النمو الحضري من جانب آخر في فترة الستينات تعتبر علاقة قوية جدا، بل أن مؤشرات النمو الحضري كشفت لنا عن أن مدى هذه العلاقة كان أقوى مما هي عليه في فترة الخمسينات، خاصة أن الفترة الزمنية المذكورة أي فترة الستينات شهدت توسعا حضريا سريعا امتد على أثره حجم الرقعة الحضرية لدولة الكويت حتى وصلت إلى الطريق الدائري الرابع وأجزاء من المنطقة الواقعة بين الطريقين الدائريين الرابع والخامس. (خريطة رقم ٥).

وكنتيجة حتمية لهذا الامتداد الحضري السريع الذي حدث في فترة

(٥٧) عبدالرسول الموسى، المرجع السابق، ص١٠٦.

(٥٨) اشترك مع الخبراء الثلاثة الذين سبق ذكرهم البروفسور بيوكانن استاذ التخطيط والنقل في الكلية الملكية للعلوم والتكنولوجيا ورئيس المجمع البريطاني لتخطيط المدن الذي أشرف على التقرير المشهور (تقرير بيوكانن (بلدية الكويت، المرجع السابق).

الستينات فقد شهد أيضا التقسيم الإداري للدولة تطورا سريعا حين تم لأول مرة تقسيم الدولة إداريا إلى ثلاث محافظات، وذلك بعد صدور المرسوم الأميري رقم (٦) لعام ١٩٦٢، وهذه المحافظات هي :العاصمة وحولي والاحمدي[٥٩]. (خريطة رقم ٨) .

وسننتقل الآن في دراستنا إلى تعرف نمط مخصصات الإنماء الحضري خلال فترة الستينات، ولكن سيسبق هذه الدراسة دراسة أخرى للتوقف على دور إيرادات النفط من حيث نسبة اسهامه بالميزانية العامة للدولة خلال الفترة الزمنية المذكورة، ومن بيانات الجدول رقم (٥) يتضح ان نسبة اسهام الإيرادات النفطية بالميزانية العامة للدولة تعد نسبة عالية جدا زادت على (٩٠٪) من الإيرادات الكلية للدولة في كل السنوات المالية العشر للفترة الزمنية المذكورة، باستثناء السنة المالية (٦٧/ ١٩٦٨) التي سجلت نسبة قدرها (٨٤,١٪). مما يعني أن هناك اعتماداً شبه مطلق على العوائد النفطية مما يؤكد على أهمية هذا العنصر الحيوي في المالية العامة وكمصدر رئيسي للدخل، ولذلك فإن أثره لا ينحصر على النمو الحضري فقط بل على العملية التنموية الشاملة للدولة .

وقد انعكس هذا الدور البارز للعوائد النفطية على ميزانية الدولة في فترة الستينات على مخصصات الإنماء الحضري كما توضحها بيانات الجداول ارقام (٣، ٤، ٦، ٧) فمن بيانات الجدول رقم (٣) يتضح أن عدد البيوت التي تم توزيعها على المواطنين بلغ في الفترة الزمنية المذكورة ما مقداره (٧٠٠٢) بيت، محققة بذلك زيادة قدرها (٥٠٠٢) بيت عما كانت عليه في فترة الخمسينات، مما يدل على أن عددها قد تضاعف مرتين ونصف المرة خلال فتر الستينات .

---

(٥٩) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، الدليل الإحصائي للخدمات في محافظات دولة الكويت، الجزء الأول، محافظة العاصمة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، الكويت في يوليو ١٩٨٦، ص٤ .

جدول رقم (٥)
نسبة اسهام ايرادات النفط بالميزانية العامة للدولة
للفترة (٦٠ / ٦١ - ٨٨ / ١٩٨٩)

السنة المالية	إيرادات النفط بملايين الدينانير	مجموع إيرادات الدولة بملايين الدنانير	نسبة إيرادات النفط من المجموع*
٦٠ / ١٩٦١	١٥٩,٥	١٧٣,٩	٩١,٧
٦١ / ١٩٦٢	١٦٧,٠	١٨٠,٨	٩٢,٣
٦٢ / ١٩٦٣	١٧٣,٠	١٨٩,٨	٩١,٢
٦٣ / ١٩٦٤	١٩٠,٦	٢٠٧,٤	٩١,٩
٦٤ / ١٩٦٥	٢٠٦,٢	٢٢٢,٢	٩٢,٨
٦٥ / ١٩٦٦	٢٢٥,٣	٢٢٤,٨	٩٢,٠
٦٦ / ١٩٦٧	٢٣١,٧	٢٥١,٢	٩٢,٢
٦٧ / ١٩٦٨	٢٦٣,١	٣١٢,٨	٨٤,١
٦٨ / ١٩٦٩	٢٤٣,٠	٢٦٨,٣	٩٠,٦
٦٩ / ١٩٧٠	٢٨٠,٤	٣٠٦,٥	٩١,٥
٧٠ / ١٩٧١	٢٩٧,٧	٣٤٣,٨	٨٦,٦
٧١ / ١٩٧٢	٣٥٤,١	٣٨٣,٤	٩٢,٩
٧٢ / ١٩٧٣(١)	٥٠٥,٩	٥٤٨,٥	٩٢,٢
٧٣ / ١٩٧٤	٥٤٤,٠	٥٨٨,١	٩٢,٥
٧٤ / ١٩٧٥	٢٠٥٦,٥	٢١٢١,٣	٩٦,٩
٧٥ / ١٩٧٦	٣٥٢٨,١	٣٦٣٤,٥	٩٧,١
٧٦ / ١٩٧٧	٢٥٩٨,٤	٢٧٠٦,٣	٩٦,٠
٧٧ / ١٩٧٨	٢٣٠٠,٩	٢٧١٢,٢	٨٤,٨
٧٨ / ١٩٧٩	٢٩٣٨,٧	٣٢٨٥,٥	٨٩,٤
٧٩ / ١٩٨٠	٥٧٩٣,٣	٦١٤٥,٦	٩٤,٣
٨٠ / ١٩٨١	٤٢٥١,٦	٤٦٧٥,٩	٩٠,٩
٨١ / ١٩٨٢	٢٦٤٩,٢	٣٠٠٨,٦	٨٨,١
٨٢ / ١٩٨٣	٢٨٣٩,٠	٣٢٠٦,٠	٨٨,٦
٨٣ / ١٩٨٤	٢٩٢٣,٥	٣١٧٥,٥	٩٢,١
٨٤ / ١٩٨٥	٢٤٩٣,٨	٢٧٤٤,٧	٩٠,٩
٨٥ / ١٩٨٦	٢٠٩٤,٧	٢٣٤٥,١	٨٩,٣
٨٦ / ١٩٨٧	١٤٨٣,٩	١٧٣٠,٩	٨٥,٧
٨٧ / ١٩٨٨	١٧٢٦,٤	١٩٧٩,٤	٨٧,٢
٨٨ / ١٩٨٩(٢)	١٧٨٨,٦	٢٠٥٤,٠	٨٧,١

المصدر : السنوات من (١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٧٣/٧٢) مصدرها :

(١) مجلس التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٤، الكويت في أغسطس ١٩٧٤، جدوول رقم (٩٥)، ص١٤٧ .

أما السنوات م (١٩٧٤/٧٣ - ١٩٨٩/٨٨) فمصدرها :

(٢) وزارة التخطيط، المجموعات الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٨ .

* النسب حسبت .

أما بيانات الجدول رقم (٤) فتبرز مدى تطور قيمة الانفاق على الاستملاكات العامة، حيث بلغت في فترة الستينات ما مقداره (٤٥٤,٧) مليون دينار، مسجلة بذلك زيادة قدرها (٢٧٠,٦) مليون دينار عما كانت عليه في فترة الخمسينات أي أن قيمة الانفاق على الاستملاكات العامة قد تضاعفت مرة ونصف المرة خلال الفترتين الزمنيتين المذكورتين .

إضافة إلى ما سبق فإن بيانات الجدول رقم (٦) تشير إلى أن قيمة الانفاق الجاري على الخدمات العامة بالدولة في فترة الستينات قد بلغت ما مقداره (٣٤١,٤٨) مليون دينار، موزعة على قطاعات الخدمات المختلفة، حيث احتل نصيب قطاع الخدمات التعليمية المرتبة الأولى بنسبة قدرها (٤٥,٣٪)، ثم قطاع الخدمات الصحية بنصيب قدره (٢٩,١٪) ممثلا للمرتبة الثانية، ثم قطاع الخدمات الدينية والاعلامية بنسبة قدرها (١١,٣٪) ممثلا للمرتبة الثالثة، يلي ما سبق قطاع الخدمات الاجتماعية بنصيب قدره (٨,٦٪) ممثلا للمرتبة الرابعة، وأخيرا قطاع الاسكان الذي بلغ نصيبه نسبة قدرها (٥,٦٪) ممثلا للمرتبة الخامسة والاخيرة، بسبب أن قيمة الانفاق على الاستملاكات العامة خلال الفترة الزمنية المذكورة، كما أشرنا اليها سابقا، حدت من قيمة الانفاق الجاري على قطاع الاسكان، خاصة أن المواطنين عند حصولهم على قيمة استملاكاتهم لا يحق لهم الحصول على بيت حكومي .

وأخيرا تشير بيانات الجدول رقم (٧) إلى تطور عدد تراخيص البناء الصادرة من البلدية حسب طبيعة الاستغلال، حيث بلغ العدد الكلي لها في فترة الستينات ما مقداره (٢٨٢٥٨) رخصة، خص القطاع السكني منها ما مقداره (٢٦٢٥٥) رخصة، أي بنسبة (٩٢,٩٪) من العدد الكلي للرخص الصادرة من البلدية في الفترة الزمنية المذكورة. أما ما خص القطاع الاستثماري فقد بلغ (٢٠٠٣) رخصة، أي بنسبة (٧,١٪) فقط من العدد الكلي للرخص، مما يعني أن القطاع الاسكاني استحوذ على غالبية العدد الكلي لتراخيص البناء الصادرة من البلدية في فترة الستينات.

جدول رقم (٦)
الانفاق الجاري على الخدمات العامة بالدولة في فترات الستينات والسبعينات والثمانينات

الفترة والعدد والنسبة / الخدمات العامة	الستينات[٦٠]		السبعينات[٦١]		الثمانينات*	
	العـــدد	٪	العـــدد	٪	العـــدد	٪
الخدمات التعليمية	١٥٤,٧٧	٤٥,٣	٩٥٥,٢٧	٤٨,٦	٢٥٤٧,٦١	٣٤,١
الخدمات الصحية	٩٩,٣٧	٢٩,١	٣٩٢,٦٣	٢٠,٠	١٤٧٥,٥٩	١٩,٧
الخدمات الاجتماعية	٢٩,٤٦	٨,٦	٢٣٨,٩٢	١٢,٢	٢٠٤٩,٣٠	٢٧,٤
الخدمات الاسكانية	١٩,١٣	٥,٦	٢٣٦,١٠	١٢,٠	٩٧٧,٨٥	١٣,١
الخدمات الدينية والاعلامية	٣٨,٧٥	١١,٣	١٤١,٥٩	٧,٢	٤٢٢,٨٨	٥,٧
الجملة	٣٤١,٤٨	١٠٠,٠	١٩٦٤,٥١	١٠٠,٠	٧٤٧٣,٢٣	١٠٠,٠

المصدر : الأرقام مجمعة للسنوات (٦٠/٦١ ـ ٦٩/١٩٧٠) أي لفترة عشر سنوات وهكذا في الفترتين الزمنيتين التاليتين .

(٦٠) مجلس التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٤، جدول رقم (٩٣)، ص١٤٥ .

(٦١) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٧، ١٩٨٨ .

* الخدمات الاسكانية لا تتضمن انفاق الهيئة العامة للإسكان منذ السنة المالية (٧٥/١٩٧٦) أي منذ منتصف السبعينات حين تم انشاؤها .

- النسب حسبت .

جدول رقم (٧)
تطور عدد تراخيص البناء الصادرة من البلدية
حسب طبيعة الاستغلال

طبيعة الاستغلال / الفترات الزمنية	سكني	استثماري (تجاري أو صناعي)	الجملة
الستينات	٢٦٢٥٥	٢٠٠٣	٢٨٢٥٨
السبعينات	٥٢٦٤٩	٣٧٧٦	٥٨٤٢٥
الثمانينان	١١٧٧٩	١١٣٣	١٢٩١٢

المصدر : فترة الستينات مصدرها من :

١ ـ مجلس التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية لعامي ١٩٦٩ و١٩٧٤، المرجع السابق .

أما فترة السبعينات وكذلك الثمانينات فمصدرها :

٢ ـ وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٧٨، ١٩٨٢، ١٩٨٨ .

والخلاصة فقد توصلنا من خلال دراستنا التحليلية للنفط والنمو الحضري في فترة الخمسينات والستينات إلى عدد من الحقائق نوجزها فيما يلي :

١ - هناك علاقة قوية بين متغيري نمو انتاج النفط وعوائده من جانب ونمو الواقع الحضري من جانب آخر خلال الفترة الزمنية المذكورة، حيث أوضحت الدراسة انه كلما تزايد حجم الانتاج النفطي وعوائده المالية من عام إلى آخر كلما زادت العلاقة بين هذا المتغير ونمو الواقع الحضري.

٢ ـ مما يؤكد الحقيقة السابقة التي توصلنا اليها عدد من المؤشرات الحضرية التي تناولناها بدراستنا التحليلية وهي أن حجم كل من السكان الحضر والقوى العاملة شهدت زيادة سريعة خلال هذه الفترة الزمنية فتضاعف على أثر ذلك العدد الكلي للسكان الحضر وللقوى العاملة اكثر من مرة، كما أن عدد الوحدات السكنية شهد نموا هائلا فتضاعف عددها حوالي ثلاث مرات خلال الفترة ذاتها، وكذلك تطورت رقعة المناطق السكنية بالدولة بشكل سريع بحيث امتدت حدود العمران فيها الى الطريق الدائري الرابع، وأجزاء من المنطقة الواقعة ما بين الطريقين الدائريين الرابع والخامس.

٣ ـ أوضحت الدراسة أيضا ذلك الوضع المتميز للإيرادات النفطية، ونموها السريع من عام إلى آخر، فظلت تشكل العنصر الرئيسي في الميزانية العامة للدولة، بنسبة اسهام تزيد قليلا على (٩٠٪) من الإيرادات الكلية للدولة في الفترة الزمنية المذكورة.

٤ ـ تبنت الدولة اسلوب التخطيط الحديث منذ مطلع الخمسينات، وهي فترة زمنية مبكرة من تاريخ نهضتها الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وقد تجلى هذا الأمر بوضوح حين تم وضع خطة عام ١٩٥٢، ثم تبعتها بعد ذلك خطة ثانية هي خطة البلدية للتنمية التي تم وضعها في عام ١٩٦٧.

٥ ـ اما ما يتعلق بنمط مخصصات الانماء الحضري من الإيـرادات الكلية للدولة، فقد تبين من الدراسة أن الحكومة خصت الانماء الحضري بنسبة عالية من هذه الإيرادات حيث برزت هذه الحقيقة بوضوح حين استحوذت قيمة الانفاق الحكومي على الخدمات العامة بالدولة على أعلى نسبة من الميزانية العامة للدولة، خاصة أن الحكومة تبنت منذ عام ١٩٥٤ سياسات اجتماعية ضمنية وعلنية،الهدف منها توسيع قاعدة الاستفادة من موارد النفط وتعميم الازدهار،

فوفرت الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاسكان والاستملاكات الى غير ذلك من الخدمات من أجل تحقيق الرفاه العام.

الفترة الثانية : النفط والنمو الحضري في السبعينات والثمانينات :

مرت دولة الكويت في فترة السبعينات والثمانينات بتحولات اقتصادية جذرية عكست أثرها بشكل واضح على نمط العلاقة بين حجم انتاج النفط وعوائده المالية من جانب والنمو الحضري من جانب آخر، حيث اتسمت هذه العلاقة بسمات تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي لمسناها في فترة الخمسينات والستينات، بناء على ذلك فإن الهدف الاساسي من دراسة هذا الجزء من البحث هو التعرف على مدى الاختلاف بين الفترتين الأولى والثانية من حيث تطور حجم انتاج النفط وعوائده المالية من جانب والنمو الحضري وخصائصه وأنماطه المكانية من جانب آخر.

وبالرجوع مرة أخرى إلى بيانات الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) والخريطة رقم (٥) نستخلص الحقائق التالية :

١ ـ وصل حجم الانتاج النفطي إلى أعلى معدل في عام ١٩٧٠، حيث بلغ (١٠٩٠,٦) مليون برميل، ورغم ذلك فإن هذا الحجم الهائل من الإنتاج لم يحدث بشكل مفاجىء، بل تدرج تصاعده منذ أواخر الستينات كما اشرنا سابقا، وقد حقق حجم الإنتاج النفطي زيادة قدرها (٢٢٩,١) مليون برميل في العام المذكور عما كان عليه في عام ١٩٦٥، أما العوائد المالية فقد بلغت ما مقداره (٢٨٠,٤) مليون دينار في عام ١٩٧٠، أي بزيادة قدرها (٧٤,٢) مليون دينار خلال الفترة الزمنية ذاتها.

ولم يستمر الوضع على ما هو عليه في عام ١٩٧٥ حيث تراجع حجم الانتاج النفطي عما كان عليه في عام ١٩٧٠، فقد سجل حجما قدره (٧٦٠,٧) مليون برميل، أي بتناقص قدره (٣٢٩,٩) مليون برميل خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين، ومن خلال تتبعنا لتطور حجم انتاج النفط في الأعوام التالية للعام المذكور تبين لنا أن هذا التراجع الذي سجل في منتصف السبعينات لم يدم طويلا بل عاود حجم الإنتاج النفطي تصاعده مرة أخرى في أواخر السبعينات حتى وصل حجمه في عام ١٩٧٩ إلى (٩١١,٢) مليون برميل[٦٢]. إضافة إلى ذلك فقد

(٦٢) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعامي ١٩٧٨ و١٩٨٣.

بلغت العوائد النفطية في عام ١٩٧٥ ما مقداره (٢٠٥٦,٥) مليون دينار، مما يعني أنها حققت قفزة هائلة عما كانت عليه في عام ١٩٧٠، حيث زادت بما مقداره (١٧٧٦,١) مليون دينار خلال الفترة الزمنية المذكورة. وقد واصل حجم العوائد النفطية تصاعده في الاعوام التالية للعام المذكور الى أن وصل في عام ١٩٧٩ الى ما مقداره (٢٨٣٨,٩) مليون دينار، وهذه الحقيقة توصلنا الى حقيقة أخرى مفادها أن تراجع حجم الإنتاج النفطي خلال الفترة الزمنية المذكورة لم يؤثر على نمو حجم العوائد النفطية خلال الفترة ذاتها.

يتضح مما سبق انه حدثت تحولات جذرية على حجم الانتاج النفطي وعوائده بسبب ما شهدته البلاد منذ مطلع السبعينات من احداث هامة كان من نتيجتها ظهور ما يمكن أن يسمى بفورة العائدات النفطية وقد كان مؤتمر طهران الذي انعقد في عام ١٩٧٣ في مقدمة هذه الاحداث، حيث حددت من خلاله معدلات وصيغ جديدة لتسعير النفط الخام، مما نجم عنه تزايد ملحوظ في العوائد المالية للدول النفطية المصدرة للنفط والاعضاء في منظمة «الاوبيك» الدولية، فتم على أثر ذلك تحرير النفط من صيغ الاسعار المعلنة من قبل الاحتكارات النفطية، وبالتالي شرعت الدول المصدرة للنفط باعلان الاسعار الخاصة بنفطها من قبلها مباشرة، بعد التشاور فيما بينها من خلال المنظمة المذكورة، وتبع ذلك كله فرض الدول النفطية مشاركتها في ملكية الشركات النفطية العاملة في اراضيها، وانتهى الامر بالنسبة لدولة الكويت إلى فرض سيطرتها الكاملة بامتلاك الحصص المتبقية لشركات النفط الأجنبية وضمها الى شركة نفط الكـويت[٦٣].

وقد أدى ذلك التصاعد الملحوظ للعوائد النفطية في فترة السبعينات والذي شمل كافة الدول العربية الأعضاء في منظمة «الاوبيك»، أن حققت العوائد المالية النفطية لديها زيادات هائلة فارتفعت لأكثر من اثنى عشر ضعفا[٦٤].

إضافة إلى ما سبق فقد حفلت فترة السبعينات بالنسبة لدولة الكويت

---

(٦٣) مجلس التخطيط، مشروع خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠)، الكويت في شهر سبتمبر ١٩٧٦، ص ١ .

(٦٤) نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٤، ص٣٤ .

بتطورات هامة في مجال تنظيم قطاعها النفطي مما كان لها الاثر الكبير على تصاعد حجم العوائد النفطية بالشكل الذي أوضحناه سابقا، ومن هذه التطورات انشاء المجلس الاعلى للبترول في عام ١٩٧٤ لتولي رسم السياسة العامة للثروة النفطية، كما تم انشاء وزارة النفط وفصلها عن وزارة المالية في عام ١٩٧٥، وأخيراً فقد شهدت الفترة الزمنية الممتدة من منتصف السبعينات إلى نهايتها أنشط الفترات الاستكشافية التي مرت بها دولة الكويت، حيث زادت كثافة هذه العمليات عما كانت عليه في الفترة الزمنية السابقة للفترة المذكـورة(٦٥).

وقد أدت التطورات السابقة المحلية منها والعالمية إلى زيادة سعر برميل النفط منذ مطلع السبعينات بشكل سريع عما كان عليه في الفترة الأولى أي فترة الخمسينات والستينات، خاصة أن زيادة سعر برميل النفط منذ مطلع الخمسينات كانت بطيئة جدا، وما يؤكد ذلك أن سعره في عام ١٩٥٢ بلغ (٠,٦١) دولار، ثم زاد الى (٠,٧٦) دولار في عام ١٩٦٠، وإلى (٠,٨٣) دولار في عام ١٩٧٠، مما يعني أن أسعار النفط زادت بما يقل عن ربع دولار فقط للبرميل الواحد في الفترة المذكورة،الا انه بحلول السبعينات سجلت الاسعار قفزات سريعة، حيث زاد سعر البرميل الواحد من (١,٢) دولار في عام ١٩٧١، إلى حوالي (٣٦,٠) دولار في نهاية السبعينات(٦٦).

والخلاصة كان للتطورات العالمية والمحلية الدور الفعال في ارتفاع سعر برميل النفط فانعكس ذلك مباشرة على تصاعد حجم العوائد النفطية في فترة السبعينات.

٢ ـ وقد أدى تصاعد حجم العوائد النفطية في فترة السبعينات بالشكل الذي أوضحناه سابقا الى تطور آخر ظهر بشكل واضح على نمط النمو الحضري وخصائصه المكانية في هذه الفترة، حيث توضح بيانات الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) والخريطة رقم (٥) كافة هذه التطورات التي كان من مقدمتها نمو عدد السكان الحضر بالدولة في عام ١٩٧٠، حيث بلغ عددهم (٧٢٦٩٥٨) نسمة،

(٦٥) مجلس الوزراء، برنامج الحكومة، الجزء الأول، الكويت ١٩٨١، ص ١٣٨ .

(٦٦) عبدالإله ابو عياش، التخطيط لمدن التنمية، نشرة دورية تصدر عن وحدة البحث والترجمة بقسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، العدد ٢٣، الكويت في سبتمبر ١٩٨١، ص ١١ ـ ١٢ .

وبعد مضى خمس سنوات وصل عددهم إلى ما مقداره (٩٧٧٧٢٢) نسمة في عام ١٩٧٥، محققا بذلك نموا قدرة (٥١٨٧٢٩) نسمة عما كان عليه عددهم في عام ١٩٦٥، أي بنسبة زيادة قدرها (١١٣٪)، مما يعني أن عدد السكان الحضر قد تضاعف اكثر من مرة في فترة السبعينات عما كان عليه في فترة الستينات.

إضافة الى ذلك فقد تطور حجم القوى العاملة بالدولة بشكل واضح خلال الفترة الزمنية ذاتها، فقد زاد العدد الكلي للقوى العاملة من ما مقداره (٢٣٤٠٤٣) نسمة في عام ١٩٧٠ الى (٢٨٩٤١٥) نسمة في عام ١٩٧٥، مسجلا بذلك زيادة قدرها (١٢٣٩٢٠) نسمة، أي بنسبة (٧١٪) في فترة السبعينات عما كان عليه في فترة الستينات، إضافة الى ذلك فقد وصلت نسبة السكان الحضر ما مقداره (٩٥٪) من العدد الكلي للسكان بالدولة.

ومما هو جدير بالذكر أن هناك عوامل ساعدت على ذلك النمو السريع الذي حققه عدد سكان الحضر في فترة السبعينات، فبالاضافة إلى عامل تصاعد حجم العوائد النفطية، فقد زادت هجرة السكان الوافدين إلى الكويت منذ أواخر الستينات بسبب نشوب الحرب العربية الاسرائيلية في عام ١٩٦٧، خاصة من دول المواجهة مع اسرائيل، وكذلك بسبب منح الجنسية الكويتية لعدد من السكان غير الكويتيين بلغ (٢٢٣٨٤) نسمة[٦٧]. وقد انعكس أثر هذه العوامل الثلاثة مجتمعة على النمو الذي حققه حجم القوى العاملة في الفترة الزمنية ذاتها.

٣ ـ اما عن مساحة المناطق السكنية وتطورها في فترة السبعينات فيتضح أن مساحة المناطق السكنية بالدولة قد حققت زيادة ايضا خلال الفترة الزمنية المذكورة، فبعد أن كانت مساحتها ما مقداره (٤,٥٠٥)كم^{٢} في عام ١٩٧٠، وصلت إلى (٦,٥١٤) كم^{٢} في عام ١٩٧٥، مسجلة بذلك زيادة قدرها (١,١٩)كم^{٢} في العام المذكور عما كانت عليه في عام ١٩٦٥، وقد حدثت هذه الزيادة بسبب ذلك النمو السريع الذي سجلته عدد الوحدات السكنية، حيث زادت من ما مقدار (١١٨١٨٠) وحدة سكنية في عام ١٩٧٠، إلى (١٣٧٦٣٩) وحدة سكنية في عام

(٦٧) أمل يوسف العذبي الصباح، مصطفى حنفي الشلقاني، سكان الكويت ـ الماضي ـ الحاضر ـ المستقبل، دراسة سكانية تحليلية مقارنة، سلسلة علمية تصدر عن وحدة البحث والترجمة بقسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويت، الكويت ١٩٨٦، ص٢٧٢ .

١٩٧٥، مما يعني أن حجم النمو الذي حققته في فترة السبعينات بلغ ما مقداره (٦٥١٧٥) وحدة سكنية عما كان عليه عددها في فترة الستينات ، أي أن عدد الوحدات السكنية قد تضاعف تقريبا خلال الفترة الزمنية المذكورة.

والخلاصة أن كافة مكونات النمو الحضري التي أشرنا اليها قبل قليل قد تأثرت بشكل مباشر بعامل تصاعد حجم انتاج النفط وعوائده في فترة السبعينات، مما يدل بشكل قاطع على مدى العلاقة بين تطور النفط وعوائده من جانب والنمو الحضري من جانب آخر.

يضاف إلى ما سبق وتأكيدا لما توصلنا اليه من دلائل نشير بوضوح إلى مدى العلاقة القوية بين تطور حجم النفط وعوائده من جانب والنمو الحضري من جانب آخر، فقد أدى تصاعد العوائد النفطية في فترة السبعينات إلى دخول البلاد عصر الخطط الشاملة البعيدة المدى والقادرة على الاستجابة لمتطلبات الزيادة السكانية، وقد تجلى ذلك بوضوح حين تم وضع الخطة القومية الشاملة للتنمية في عام ١٩٧٠، حيث ركزت هذه الخطة في وضع استراتيجية التنمية على التنمية الشريطية مع مدينة تابعة رئيسية في الجنوب، كما أوصت بزيادة الطاقة الاسكانية للمدينة القديمة[٦٨]. وفي عام ١٩٧٧ تم اجراء المراجعة الاولى لهذه الخطة لتكييفها مع المتغيرات التي حدثت منذ عام ١٩٧٠، وقد اشارت المراجعة إلى أن عدد السكان سيصل إلى مليوني نسمة في عام ١٩٩٠، وسيصل إلى (٢,٧٦) مليون نسمة في عام ٢٠٠٠[٦٩].

إضافة إلى ذلك فقد اقترحت المراجعة الأولى للخطة على الصعيد القومي اسكان مليون نسمة خارج منطقة العاصمة من خلال وضع سياسة للمدن الجديدة التي تخلق نقاط جذب بديلة، وعلى مستوى العاصمة فإن ما اقترح في المراجعة من بنود تتمشى مع البنود التي تضمنتها خطة عام ١٩٧٠، مع زيادة تركيز التنمية الصناعية في الجنوب[٧٠].

---

(٦٨) Colin Buchanan and Partners, «Kuwait, The Long Term Strategy, 1970, U.K.

(٦٩) Shankland Cox Partenersship, Master Plan for Kuwait, First Review 1977, Final Report, 1977, Municipality of Kuwait, Vol.1, P.133.

(٧٠) Op. cit. P.P. 58-69 .

ومما سبق يتضح أن البنود الموضوعية لخطة عام ١٩٧٠ قد تم عليها كثير من التعديلات كان آخرها في عام ١٩٧٧، مما يعني أن كافة بنود الخطة القومية الشاملة للتنمية الحضرية بالدولة أصبحت بشكلها النهائي بحلول عام ١٩٧٧.

ومما سبق يتضح أن دولة الكويت دخلت في فترة السبعينات مرحلة متميزة من التخطيط الحضري الشامل الذي لم يقتصر أثره على الحاضر فقط وانما شمل المستقبل أيضا، حيث إن أثر هذه المرحلة من التخطيط امتد حتى نهاية الثمانينات كما سنوضحه لاحقا.

والخلاصة فقد كان لكل من عامل تصاعد حجم الانتاج النفطي وعوائده المالية في فترة السبعينات من جانب وعامل اتباع الدولة لاساليب التخطيط الحضري الحديثة من جانب آخر، اثره الفعال على تطور المخططات الحضرية وشكل التحضر المتحقق خلال الفترة الزمنية المذكورة، وقد أشرنا قبل قليل إلى كيفية تطور المخططات الحضرية، أما بالنسبة لشكل التحضر المتحقق فقد تميز بسرعته الفائقة، خاصة في النصف الثاني من السبعينات، وما يؤكد ذلك أن حدود العمران في الكويت ظل أغلبه محصورا داخل حدود الطريق الدائري الرابع حتى منتصف السبعينات، إلا أنه منذ عام ١٩٧٥ بدأ العمران يتجه خارج حدود هذا الطريق بشكل واضح متجها جنوبا حتى وصل إلى حدود الطريق الدائري السادس، وهو آخر الطرق الدائرية المحيطة بالمناطق السكنية في الدولة، ومن بيانات الخريطة رقم (٥) يتضح أن العمران امتد خلال فترة السبعينات على طول محاور ثلاثة، أولها عرضي بين الطريقين الدائريين الرابع والخامس، وثانيهما على طول محور طريق الفحيحيل، وآخرها على محور طريق المطار. مما يدل على أن التوسع الحضري في فترة السبعينات تميز بسرعته الهائلة التي فاقت بكثير ذلك التوسع الذي تحقق في فترة الستينات.

ومن ذلك يتضح أن العلاقة بين النفط والنمو الحضري في فترة السبعينات بدت أوثق بكثير مما كانت عليه في فترة الستينات بسبب تصاعد حجم الانتاج النفطي وعوائده المالية في فترة السبعينات على شكل قفزات سريعة هائلة، فأدى هذا العامل ـ بالاضافة إلى ما أدى اليه فيما سبق ـ إلى التطور السريع لمخصصات الانماء الحضري، خاصة أن نسبة اسهام ايرادات النفط بالميزانية العامة للدولة تعد عالية

جدا في الفترة الزمنية المذكورة كما توضحها بيانات الجدول رقم (٥)، إضافة الى ذلك فقد اتجهت نسبة اسهامها نحو الزيادة حتى وصلت الى اقصى حد لها في منتصف السبعينات حيث بلغت ما مقداره (١ , ٩٧٪) من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (١٩٧٦/٧٥) ثم تراجعت نسبة اسهامها بعد ذلك العام حتى وصلت إلى أدنى حد لها في السنة المالية (١٩٧٩/٧٨) بنسبة قدرها (٧ , ٨٤٪)، وعلى الرغم من ذلك الا إن الايرادات النفطية تمثل العنصر الاساسي بل والوحيد تقريبا كمصدر لإيرادات الدولة، مما يؤكد على أن العوائد النفطية هي العنصر الأساسي في عملية النمو الحضري، خاصة أن هذا الامر قد برز بوضوح في فترة السبعينات.

أما ما يتعلق بنمط تخصيص العوائد النفطية للانماء الحضري في فترة السبعينات فيمكن عرضه في الآتي :

١ - تبرز بيانات الجدول رقم (٣) مدى تطور عدد البيوت الحكومية التي تم انشاؤها لإسكان المواطنين ذوي الدخل المحدود والمتوسط، حيث يتضح أن عدد هذه البيوت حقق زيادة سريعة جدا في فترة السبعينات، اذ بلغ عددها ما مقداره (١٢٣٠٥) بيت، مسجلا بذلك زيادة قدرها (٥٣٠٣) بيت في الفترة الزمنية المذكورة عما كان عليه في فترة الستينات، أي بنسبة زيادة قدرها (٣ , ٧٥٪) خلال الفترة الزمنية ذاتها، مما يعني أن هناك تطورا ملحوظا في عدد البيوت الحكومية التي تم انشاؤها في فترة السبعينات عما كان عليه عددها فى فترة الستينات، بسبب إنشاء الهيئة العامة للإسكان في شهر يوليو من عام ١٩٧٤ نتيجة اصرار الحكومة على دعم قطاع التشييد والبناء، وقد انيطت بها مسؤولية تنفيذ المشاريع الإسكانية لسد حاجة المواطنين[٧١].

أما السبب الثاني الذي أدى إلى زيادة عدد البيوت الحكومية بالشكل الذي أوضحناه سابقا فقد تمثل في ذلك التطور السريع الذي حققته ميزانية الهيئة العامة للإسكان في النصف الثاني من فترة السبعينات، أي تلك الفترة الممتدة من السنة المالية (١٩٧٦/٧٥) إلى السنة المالية (١٩٨٠/٧٩)، كما توضحها بيانات الجدول

(٧١) أمل يوسف العذبي الصباح، العمالة في قطاع التشييد والبناء في الكويت، دراسة ديموجرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، تصدر عن جامعة الكويت، الإصدارات الخاصة، اصدار رقم (٥)، الكويت ١٩٨٢، ص١٥ .

رقم (٨)، حيث بلغت ما مقداره (٩,٧) مليون دينار في السنة المالية (١٩٧٦/٧٥) ثم زادت من عام إلى آخر حتى وصلت إلى ما مقداره (١٤٩,٩) مليون دينار في السنة المالية (١٩٨٠/٧٩)، إضافة إلى ذلك فقد بلغت الميزانية الإجمالية للهيئة العامة للإسكان للسنوات الخمس المذكورة ما مقداره (٤٤٠,٠) مليون دينار.

٢ ـ سجلت قيمة الإنفاق الحكومي على تعويضات الاستملاكات العامة تطورا واضحا في فترة السبعينات عما كانت عليه في فترة الستينات، كما تبرزها بيانات الجدول رقم (٤) ومنها يتضح أن قيمة الاستملاكات العامة وصلت إلى ما مقداره (٨٧١,٤) مليون دينار في الفترة الزمنية المذكورة، مسجلة بذلك زيادة قدرها (٤١٦,٧) مليون دينار عما كانت عليه في فترة الستينات، أي بنسبة زيادة قدرها (٩١,٦٪)، مما يعني أن قيمتها أصبحت توازي الضعف تقريبا في فترة السبعينات.

٣ ـ إضافة الى ذلك فقد حقق حجم الإنفاق الجاري على الخدمات الحكومية زيادة ملحوظة في فترة السبعينات كما أظهرتها بيانات الجدول رقم (٦)، حيث تشير بياناته الى ان حجم الإنفاق وصل الى (١٩٦٤,٥) مليون دينار في الفترة الزمنية المذكورة، مسجلا بذلك زيادة قدرها (١٦٢٣,٠) مليون دينار، أي بنسبة زيادة قدرها (٤٧٥٪) عما كانت عليه في فترة الستينات، مما يدل على أن حجم الإنفاق الجاري على الخدمات الحكومية قد تضاعف خمس مرات تقريبا خلال عشر سنوات فقط، يضاف إلى ذلك ان زيادة حجم الإنفاق قد عم كافة الخدمات بشكل واضح دون استثناء خلال الفترة الزمنية المذكورة.

٤ ـ تبرز بيانات الجدول رقم (٧) عدد تراخيص البناء الصادرة من البلدية حسب طبيعة الاستغلال في فترة السبعينات، حيث بلغ ما مقداره (٥٨٤٢٥) رخصة، مسجلة بذلك زيادة قدرها (٣٠١٦٧) رخصة، أي بنسبة زيادة قدرها (١٠٧٪) في الفترة الزمنية المذكورة عما كانت عليه في فترة الستينات، مما يدل على أن عددها قد تضاعف لأكثر من مرة خلال الفترة الزمنية المذكورة، يضاف إلى ذلك فقد خص القطاع السكني ما نسبته (٩٠,١٪) من العدد الكلي للتراخيص الصادرة خلال الفترة الزمنية ذاتها، أما باقي النسبة فقد كانت من نصيب القطاع الاستثماري وقدرها (٩,٩٪) فقط من العدد الكلي لتراخيص البناء. ويكمن السبب الرئيسي في زيادة عدد تراخيص البناء في فترة السبعينات بالشكل الذي أوضحناه سابقا إلى

جدول رقم (٨)
تطور ميزانية الهيئة العامة للإسكان للفترة الزمنية الممتدة من (١٩٧٦/٧٥ - ١٩٨٨/٨٧)[٧٢]

(بملايين الدنانير)

السنة المالية	المبلغ
١٩٧٦ / ٧٥	٩,٧
١٩٧٧ / ٧٦	٧٠,٠
١٩٧٨ / ٧٧	١٠٣,٧
١٩٧٩ / ٧٨	١١٠,٧
١٩٨٠ / ٧٩	١٤٩,٩
١٩٨١ / ٨٠	٦٣,٩
١٩٨٢ / ٨١	١٠٠,٠
١٩٨٣ / ٨٢	٩٩,٩
١٩٨٤ / ٨٣	١٤٠,٥
١٩٨٥ / ٨٤	١٣٠,٣
١٩٨٦ / ٨٥	١٦٨,١
١٩٨٧ / ٨٦	١٥٠,٣
١٩٨٨ / ٨٧	١٥٠,٠

(٧٢) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوي للأعوام ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٧، ١٩٨٨ .

* النسب حسبت .

الدعم الحكومي للمواطنين لتشجيع النهضة العمرانية من جانب، وتوفير السكن من جانب آخر، وليسهل على المسئولين اداء هذه المهمة تم انشاء بنك التسليف والادخار كمؤسسة عامة منذ عام ١٩٦٥ برأسمال قدره (١٢٠) مليون دينار، ثم رفع رأسمال البنك الى (٣٢٠) مليون دينار في عام ١٩٧٦ لكي يتمكن البنك من تلبية أكبر عدد من طلبات القروض، يضاف إلى ذلك فقد كانت الحكومة تقدم الدعم للمواطنين بوساطة تبنيها برنامج لتوزيع القسائم عليهم، إلا أن هذا البرنامج توقف منذ شهر يناير من عام ١٩٧٨[٧٣].

أما السبب الآخر الذي أدى إلى تحقيق هذا الحجم من الزيادة في عدد تراخيص البناء الصادرة من البلدية في فترة الثمانينات فهو نتيجة لضخامة حجم مخصصات المشاريع الإنشائية والاستملاكات العامة، خاصة أن نصيبها من إيرادات الميزانية العامة للدولة كما توضحها بيانات الجدول رقم (٩) بلغ نسبة قدرها (٣١,٧٪) خلال الفترة الزمنية المذكورة .

والخلاصة ظلت العوائد النفطية في فترة السبعينات تشكل العنصر الرئيسي في إيرادات الميزانية العامة للدولة، مما يبرز دور النفط كمصدر رئيسي للدخل، بالإضافة إلى ذلك فقد بلغت قيمة مخصصات الإنماء الحضري حدا ضخما للغاية، حيث وصلت إلى أعلى معدل لها في الفترة الزمنية المذكورة، خاصة حين تضاعفت قيمة هذه المخصصات في فترة السبعينات عما كانت عليه في فترة الستينات .

وخلاصة القول أن فترة السبعينات قد تميزت بسمات تختلف تماما عن تلك السمات التي لمسناها في فترة الستينات، وهذا الاختلاف لم يظهر فقط على تطور حجم الإنتاج النفطي وعوائده المالية، بل ظهر أيضا على نمط النمو الحضري وخصائصه والتغيرات التي طرأت على مجمل العملية الحضرية، علاوة على ذلك فقد تلمسنا مدى الاختلاف بين الفترتين الزمنيتين المذكورتين عند قياسنا لمستوى العلاقة بين متغيري النفط والنمو الحضري حيث وجدنا أن هذه العلاقة قوية للحد الذي فاقت ما كانت عليه في فترة الستينات .

---

(٧٣) أمل يوسف العذبي الصباح، المرجع السابق، ص١٤ - ١٦ .

وفي الجزء التالي من الدراسة سنتناول مدى العلاقة بين النفط والنمو الحضري في فترة الثمانينات لإلقاء مزيد من الضوء على هذه العلاقة .

وعلى أساس بيانات الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) والخريطة رقم (٥) نستنتج ما يلي :

١ - بلغ حجم الإنتاج النفطي في عام ١٩٨٠ ما مقداره (٦٠٧,٣) ملايين برميل، مما يدل على تراجع حجمه عما كان عليه في عام ١٩٧٥ ، علاوة على ذلك فقد استمر تراجع حجم الإنتاج النفطي في الفترة التالية لعام ١٩٨٠ حتى وصل حجمه في عام ١٩٨٥ إلى أدنى معدل له منذ عام ١٩٥٧ ، حيث بلغ ما مقداره (٣٨٧,٤) مليون برميل أي بحجم تناقص قدره (٢١٩,٩) مليون برميل وبنسبة تناقص قدرها (٣٦٪) عما كان عليه في عام ١٩٨٠، مما يدل بوضوح على أن فترة الثمانينات شهدت مرحلة من التراجع الواضح والسريع لحجم انتاج النفط .

جدول رقم (٩)

تطور مخصصات المشاريع الإنشائية والاستملاكات العامة من إيرادات الميزانية العامة للدولة(٧٤)

(بملايين الدنانير)

الفترة الزمنية	مخصصات المشاريع الانشائية	٪	مخصصات الاستملاكات العامة	٪	النسبة الكلية	إيرادات الميزانية
السبعينات	١٨٠١,٠	٩,٢	٨٧١,٤	٤,٥	١٣,٧	١٩٥٥٢,٥
الثمانينات	٤٤٧٢,٠	١٩,٣	١٧٨٠,٠	٧,٩	٢٧,٢	٢٢٤٤٣,٩

(٧٤) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٨٨ .

* النسب حسبت .

أما بالنسبة للعوائد النفطية فقد كان وضعها في فترة الثمانينات أفضل بكثير مما لمسناه من تراجع لحجم الإنتاج النفطي، حيث بلغ حجم العوائد النفطية في عام ١٩٨٠ ما مقداره (٥٧٩٣,٣) مليون دينار، مسجلا بذلك أعلى معدل له منذ مطلع الخمسينات حتى العام المذكور، إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا إذ ما أن حل عام ١٩٨٥ حتى بلغ حجم العوائد النفطية ما مقداره (٢٤٩٣,٨) مليون دينار، محققاً بذلك قدراً من التراجع بلغ (٣٢٩٩,٥) مليون دينار، أي بنسبة تراجع قدرها (٥٧٪) عما كان عليه في عام ١٩٨٠. وعلى الرغم من تراجع حجم العوائد النفطية بالقدر الذي اوضحناه قبل قليل إلا أن حجمها ما زال حتى العام المذكور أي عام ١٩٨٥ يعد أعلى مما هو عليه في عام ١٩٧٥، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا بسبب استمرار تراجع حجم العوائد النفطية في السنوات التالية للعام المذكور حتى وصل إلى أدنى معدل له في عام ١٩٨٨ حين بلغ ما مقداره (١٧٨٨,٦) مليون دينار[٧٥].

مما سبق يتضح أن حجم الإنتاج النفطي وعوائده المالية سجلت تراجعا واضحا في فترة الثمانينات، ويكمن السبب الرئيسي لهذا التراجع في تناقص الطلب العالمي على النفط بصفة عامة من جانب، والتزام دولة الكويت بالتقيد بالحدود العليا للإنتاج التي حددتها لنفسها نتيجة للتقلبات الشديدة التي شهدتها أسواق النفط العالمية، تلك التي ترتب عليها انخفاض أسعار النفط واللجوء إلى الحد من الإنتاج إلى المعدل الذي حددته منظمة الاوبك[٧٦]، من جانب آخر. إضافة إلى ذلك فقد تأثرت بالإضافة إلى دولة الكويت كافة الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط بتلك التغيرات الحادة التي حدثت في السوق النفطية في فترة الثمانينات، مما أدى إلى تراجع مدخولات دول الأوبيك من النفط، والدليل على ذلك أن مدخولاتها بلغت ما مقداره (٢٨٢) بليون دولار في عام ١٩٨٠، ثم تراجعت تلك المدخولات في فترة الثمانينات حتى وصلت إلى ما مقداره (٧٢) بليون دولار فقط في عام ١٩٨٦[٧٧].

(٧٥) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٨، المرجع السابق.

(٧٦) مجلس الوزراء، برنامج العمل الحكومي، الخطة الإنمائية للسنوات (٨٥/١٩٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠)، الجزء الثالث، قطاعات الإنتاج السلعي، الكويت في مارس ١٩٨٥، ص٧ ـ ١٨.

(٧٧) جريدة الوطن، الصادرة في يوم الأربعاء الموافق ٢ ديسمبر ١٩٨٧، العدد (٤٥٩١)، السنة (٢٦).

وبالرغم من كافة التغيرات الاقتصادية التي حدثت في فترة الثمانينات، المحلية منها أو العالمية، تلك التغيرات التي أثرت بشكل فعال في تراجع الإنتاج النفطي بالشكل الذي أوضحناه سابقا، فقد ظل إنتاج النفط في دولة الكويت حتى عام ١٩٨٤ يمثل ما نسبته (٥ , ١١٪) من الإنتاج الكلي لمنطقة الاسكوا، و(٥ , ٦٪) من إنتاج الأوبيك، و(٩ , ١٪) من الإنتاج العالمي، إلا أن تلك النسبة انخفضت في عام ١٩٨٥ فوصلت إلى (٥ , ١٪) من الإنتاج العالمي، إضافة إلى ذلك فقد شكلت احتياطيات النفط الثابتة في الكويت ثاني أكبر احتياطيات النفط في العالم منذ عام ١٩٨٦، إذ وصلت إلى نحو (٩٠) بليون برميل أي ما نسبته (٨ , ١٢٪) من إجمالي الاحتياطيات العالمية و(٦ , ٢٥٪) من احتياطيات منطقة الاسكوا[٧٨].

٢ ـ تطور عدد السكان الحضر في فترة الثمانينات حيث بلغ عددهم ما مقداره (١٣٢٤١٣٨) نسمة في عام ١٩٨٠، ثم حقق عددهم زيادة ملحوظة في عام ١٩٨٥إذ بلغ ما مقداره (١٦٨٢٢٢٥) نسمة، مسجلا بذلك زيادة قدرها (٧٠٤٥٠٣) نسمة، أي بنسبة زيادة قدرها (٧٢٪) في العام المذكور عما كان عليه عددهم في عام ١٩٧٥، وهي زيادة عالية جدا، خاصة أن هذا القدر الكبير من الزيادة سجل في فترة قصيرة لم يزد مداها عن عشر سنوات، علاوة على ذلك فقد تطور أيضا حجم القوى العاملة بشكل ملحوظ خلال الفترة الزمنية المذكورة، فقد بلغ عددهم ما مقداره (٤٨٤٠٤٤) نسمة في عام ١٩٨٠، ثم وصل إلى (٦٦٠٤٩٥) نسمة في عام ١٩٨٥، محققا بذلك زيادة قدرها (٣٩٢٠٨٠) نسمة، أي بنسبة زيادة قدرها (٤ , ١٣١٪) في فترة الثمانينات عما كان عليه في فترة السبعينات، مسجلا بذلك معدل نمو سنوي قدره (١٣٪) خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥ وهو معدل عالٍ جدا بسبب مرور الكويت في هذه الفترة بمرحلة من الانتعاش الاقتصادي كما أوضحنا .

٣ ـ إضافة إلى ما سبق فقد حققت مساحة المناطق السكنية توسعا ملحوظا أيضا خلال فترة الثمانينات عما كانت عليه في فترة السبعينات حيث بلغت ما مقداره (٨ , ٦٨٦)كم٢ في عام ١٩٨٠، ثم وصلت إلى ما مقداره (٨ , ٦٨٨)كم٢ في عام ١٩٨٥، مسجلة بذلك توسعا قدره (٢ , ١٧٤)كم٢، أي بنسبة زيادة قدرها

(٧٨) الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص ٢ ـ ٥ .

(٣٣,٩٪) خلال الفترة الزمنية المذكورة، وقد حدث هذا القدر الهائل من التوسع بسبب استحداث ست مناطق سكنية جديدة في فترة الثمانينات .

أما بالنسبة لعدد الوحدات السكنية فقد بلغت ما مقداره (١٨٠١٤١) وحدة سكنية في عام ١٩٨٠، ثم تصاعد عددها إلى (٢٢٨٨١٤) وحدة سكنية في عام ١٩٨٥، محققة بذلك زيادة قدرها (٩١١٧٥) وحدة سكنية، أي بنسبة زيادة قدرها (٦٦,٢٪) في فترة الثمانينات عما كانت عليه في فترة السبعينات .

ومما هو جدير بالذكر أن نسبة التوسع التي حققتها مساحة المناطق السكنية في فترة الثمانينات بالشكل الذي أوضحناه من قبل جاءت نتيجة لتنفيذ المسؤولين لكافة ما ورد من بنود ومقترحات وتوصيات في الخطة القومية الشاملة للتنمية التي تم وضعها منذ عام ١٩٧٠، وما طرأ عليها من تعديلات بعد اجراء المراجعة الأولى في عام ١٩٧٧، بالإضافة إلى ذلك تنفيذاً لما ورد في المراجعة الثانية لبنود الخطة التي تمت في عام ١٩٨٣، وقد قام بهذه المراجعة المخططون الأصليون أنفسهم، حيث أوصوا بالتمسك بالمقترحات الرئيسية للتوطين والنقل التي جاءت بالمراجعة الأولى مع تعديلات بسيطة في الأماكن واختلافات في التركيز، أما بالنسبة للعاصمة فقد اقترح بناء شريط جنوبي للتنمية بحيث يتم الانتهاء من انشائه بحلول عام ٢٠٠٠، وأخيرا فقد تم اثناء المراجعة الثانية متابعة مقترحات وتوصيات المراجعة الأولى بشأن مركز المدينة بإضافة مزيد من التفاصيل، بناء على ذلك فإن التعديلات التي تم اجراؤها من خلال المراجعة الثانية للخطة كانت تعديلات بسيطة ارتبطت جميعها بعنصري تطور حجم السكان من جانب، وتطور الإنتاج النفطي وعوائده من جانب آخر[٧٩].

إضافة إلى ذلك فقد أوضحنا سابقا أن مساحة المناطق السكنية قد سجلت توسعا ملحوظا في فترة الثمانينات عما كانت عليه في فترة السبعينات، وعلى الرغم من ذلك فإن غالبية هذا القدر من التوسع في مساحة المناطق السكنية لم يتم إلا في عام ١٩٨٠، وقد أدى ذلك إلى تطور عدد المحافظات إلى أربع في العام المذكور بعد صدور القرار الوزاري رقم (٢٢) الذي نص على تقسيم الدولة إداريا إلى أربع محافظات كما توضحها الخريطة رقم (٩)، أي بإضافة محافظة الجهراء إلى المحافظات الثلاث الموجودة منن قبل وهي العاصمة وحولي والأحمدي[٨٠].

(٧٩) - Op. Cit. P.59.

(٨٠) وزارة التخطيط، الدليل الإحصائي للخدمات في محافظات دولة الكويت، المرجع السابق .

بناءً على ما سبق يتضح أن مساحة المناطق السكنية لم تسجل توسعاً يذكر خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ خاصة أنه لم يتم استحداث مناطق سكنية خلال الفترة الزمنية المذكورة باستثناء منطقة سكنية واحدة فقط هي منطقة الظهر ومساحتها (٢كم٢)، مما يدل على أن مساحة المناطق السكنية في عام ١٩٨٥ ظلت كما هي عليه في عام ١٩٨٠ بسبب اتباع المسئولين عن عملية الإسكان سياسة جديدة للحد من التوسع السريع في مساحة المناطق السكنية وهي سياسة تختلف تماما عن تلك التي كانت متبعة في الفترة الزمنية السابقة لفترة الثمانينات ويكمن الهدف من اتباعهم لهذه السياسة هو تحقيق النمو والتقدم العمراني على أسس علمية مدروسة تكفل الاستغلال الأمثل لعنصر الأرض من جانب، ومحدودية الأراضي الصالحة للإسكان في الدولة من جانب آخر، خاصة أنه ثبت عدم صلاحية التوسع العمراني في اتجاه الغرب لوجود عوائق تتعلق بقطاعي النفط والكهرباء[٨١]، وقد اتخذ المسؤولون هذه السياسة، أي سياسة الحد من التوسع في مساحة المناطق السكنية خلال فترة الثمانينات، بسبب التوسع السريع الذي تحقق في الستينات والسبعينات، حين كان العمران يمتد افقيا، إذ وجدوا أن الكويت إذا ما استمرت في بناء الوحدات السكنية بالأسلوب نفسه الذي كانت تعمل به حتى مطلع الثمانينات فإن هذا الأمر سيتطلب رقعة أرض توازي رقعة الأرض الحالية عند نهاية القرن الحالي[٨٢]. وقد انعكس أثر الأخذ بهذا النوع من السياسة على خصائص التوسع العمراني في فترة الثمانينات إذ تميز هذا التوسع باقتصاره فقط على ذلك التوسع الذي تحقق داخل مساحات المناطق السكنية التي تم تنظيمها قبل عام ١٩٨٠ بوساطة شغل المساحات غير المأهولة بالسكان وتكثيف المأهولة منها مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في كافة المناطق السكنية بالدولة في أواخر الثمانينات، خاصة أن نسبة نمو السكان الحضر في هذه الفترة بلغت ما مقداره (٧٠٪) عما كانت عليه في فترة السبعينات كما أوضحنا سابقا، وكنتيجة حتمية لهذا القدر من النمو فقد استحدثت محافظة خامسة في عام ١٩٨٩ هي محافظة الفروانية إضافة إلى المحافظات الأربع

(٨١) مجلس الوزراء برنامج العمل الحكومي، الخطة الإنمائية للسنوات (٨٥/٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠) الجزء الرابع ـ قطاعات البنية الأساسية، الكويت في مارس ١٩٨٥، ص٨٣ .

(٨٢) جريدة الوطن، الصادرة بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٨٧، العدد ٤٥٩٢، السنة ٢٦، مقابلة مع السيد ناصر الروضان وزير الدولة لشؤون الإسكان حول القضية الإسكانية .

الموجودة من قبل وهي العاصمة وحولي والأحمدي والجهراء (خريطة رقم ١٠) .

إضافة إلى ما سبق وتأكيدا على دور النفط في عملية النمو الحضري في فترة الثمانينات سنتناول في الجزء التالي من الدراسة مدى نسبة اسهام ايرادات النفط بالميزانية العامة للدولة من جانب، وحجم مخصصات الإنماء الحضري من العوائد النفطية من جانب آخر، وفيما يتعلق بمدى نسبة اسهام الإيرادات النفطية بالميزانية العامة بالدولة فتوضحها بيانات الجدول رقم (٥) ومنها نستنتج أن حجم هذه النسب بلغ (٩٠,٩٪) من الميزانية العامة للدولة في السنة المالية (١٩٨١/٨٠) ثم اتجهت هذه النسبة نحو التراجع حتى وصلت إلى أدنى معدل لها في السنة المالية (١٩٨٩/٨٨) مسجلة نسبة اسهام قدرها (٨٧,١٪) من الميزانية العامة للدولة، أي بنسبة تناقص قدرها (٣,٨٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين السنتين الماليتين المذكورتين، وقد حدث هذا القدر من التناقص بسبب تراجع حجم الإيرادات النفطية في أواخر الثمانينات نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية التي أدت إلى تدهور أسعار النفط وركود سوق النفط العالمي خلال الفترة الزمنية المذكورة.

وقد أدى تراجع نسبة اسهام الإيرادات النفطية بالميزانية العامة للدولة في فترة الثمانينات بالشكل الذي أوضحناه سابقا إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث بلغ ما مقداره (٦٤٤٠) دينار في عام ١٩٨٠[٨٣]، ثم انخفض إلى (٣٤٤٦) دينار في عام ١٩٨٦[٨٤]، أي بانخفاض قدره (٢٩٩٤) دينار، وبنسبة تناقص قدرها (٤٦,٥٪) خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين العامين المذكورين، وبالرغم من ذلك فما زال نصيب الفرد من الدخل القومي بدولة الكويت حتى الوقت الراهن واحداً من أعلى الدخول في العالم .

أما ما يتعلق بحجم مخصصات الإنماء الحضري من العوائد النفطية في فترة الثمانينات فنوردها فيما يلي :

١ ـ توضح بيانات الجدول رقم (٣) أن عدد البيوت الحكومية لإسكان ذوي الدخل المحدود والمتوسط حقق زيادة ملحوظة في فترة الثمانينات حيث بلغ

(٨٣) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٣، المرجع السابق، المقدمة .
(٨٤) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٨، المرجع السابق، المقدمة .

عدد ما مقداره (١٦٤٧٨) بيت، محققا بذلك زيادة قدرها (٤١٧٣) بيت، أي بنسبة زيادة قدرها (٣٣,٩٪) في الفترة الزمنية المذكورة عما كان عليه عددها في فترة السبعينات، وقد تحقق هذا القدر من الزيادة بسبب ايقاف العمل ببرنامج القسائم والقروض بناء على صدور قرار الحكومة في عام ١٩٧٨[٨٥]، أما ما قبل العام المذكور فقد كان البرنامج المعمول به هو تقديم القسائم والقروض الحكومية للمواطنين لبناء مساكنهم، إلا أنه بعد صدور هذا القرار أصبح اعتماد المواطنين أكبر على المسكن الحكومي مما كان عليه في السبعينات. إضافة إلى ذلك فقد أدى صدور هذا القرار أيضا إلى مضاعفة حجم المشروعات الإسكانية التي تنجزها الهيئة العامة للإسكان، فأثر هذا العامل على تطور ميزانيتها بشكل سريع كما تبرزها بيانات الجدول رقم (٨)، حيث تشير بياناته إلى إتجاه ميزانية الهيئة العامة للإسكان نحو الزيادة الملحوظة منذ السنة المالية (١٩٨٦/٨٥) حين بلغت ما مقداره (١٦٨,١) مليون دينار، علاوة على ذلك فقد بلغ الحجم الكلي لميزانية الهيئة العامة للإسكان خلال فترة الثمانينات ما مقداره (١٠٠٣,٠) مليون دينار، مما يعني أن حجم ميزانيتها الكلية زاد قليلا عن مليار دينار، وقد سجل هذا الحجم الضخم للميزانية بسبب تنفيذ المشروعات الإسكانية التي اشتملت عليها الخطتان الخمسيتان الثانية والثالثة للإسكان خلال الفترة الزمنية المذكورة.

٢ - تبرز بيانات الجدول رقم (٤) قيمة الإنفاق على تعويضات الاستملاكات العامة في فترة الثمانينات ومنها يتضح ان هذه القيمة بلغت ما مقداره (١٧٨٠,٠) مليون دينار، محققة بذلك زيادة قدرها (٩٠٨,٦) مليون دينار، أي بنسبة زيادة قدرها (١٠٤٪) عما كانت عليه في فترة السبعينات، مما يعني أن قيمة الإنفاق على تعويضات الاستملاكات العامة تضاعفت أكثر من مرة خلال الفترة الزمنية المذكورة، بحيث أن قيمتها شكلت ما نسبته (٧,٩٪) من مخصصات الميزانية العامة للدولة. (جدول رقم ٩).

وقد تحقق هذا الحجم الهائل من قيمة الإنفاق على الاستملاكات العامة في فترة الثمانينات بسبب اختلاف نوعية الاستملاكات خلال الفترة الزمنية

(٨٥) أمل يوسف العذبي الصباح، المرجع السابق.

المذكورة عما كان عليه في السابق من جانب، وارتفاع قيمتها مع مرور الوقت من جانب آخر، خاصة أن الحكومة ركزت في فترة الثمانينات إلى حد كبير على استملاك البيوت القديمة التي تقع في مدينة الكويت، بعد أن انتقل غالبية سكانها إلى المناطق السكنية الجديدة، ومن المعروف أن قيمة هذه البيوت القديمة عالية جدا بسبب موقعها داخل العاصمة، حيث ان قيمة الأرض والعقار في هذا الموقع عادة ما تكون أغلى بكثير من أي موقع آخر بالدولة .

٣ ـ توضح بيانات الجدول رقم (٦) أن قيمة الإنفاق الجاري على الخدمات العامة بالدولة في فترة الثمانينات (٧٤٧٣,٠) مليون دينار، مسجلة بذلك زيادة قدرها (١٨٨٩,٨) مليون دينار، أي بنسبة زيادة قدرها (٩٦,٢٪)، مما يدل على أن قيمة الإنفاق الجاري على الخدمات العامة بالدولة قد تضاعفت في فترة الثمانينات عما كانت عليه في فترة السبعينات .

مما سبق يتضح أنه على الرغم من كافة التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الدولة في فترة الثمانينات، إلا أن قيمة الإنفاق العام على الخدمات استمر في التنامي إلى أن بلغ متوسط نصيب الفرد من هذا الانفاق في السنة المالية (١٩٨٤/٨٣) ما مقداره (٦٢٥) دينار مقابل (٣٢٢) دينار في السنة المالية (١٩٨٠/٧٩) .

ويرجع السبب في ارتفاع نصيب الفرد من الانفاق على الخدمات العامة بالدولة في فترة الثمانينات بالشكل الذي أوضحناه سابقا إلى ما تدره الفوائض النقدية المستثمرة في الخارج من عوائد للدولة لا يقل في أهميته عن العائد عن تصدير النفط الخام[٨٦].

٤ ـ وبالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (٧) يتضح أن عدد تراخيص البناء الصادرة من البلدية حسب طبيعة الاستغلال سجلت تراجعا واضحا في فترة الثمانينات حيث بلغ عددها (١٢٩١٨) رخصة، محققة بذلك تناقصاً قدره (٤٥٥١٣) رخصة عما كانت عليه في فترة السبعينات، ويرجع السبب في تسجيل هذا الحجم الهائل من التراجع في عدد التراخيص إلى عاملين أساسيين

(٨٦) مجلس الوزراء، برنامج العمل الحكومي، الجزء الأول، ص٦٦ ـ ٦٧ .

تمثل العامل الأول في امتداد أثر انخفاض الإيرادات النفطية إلى النشاط المحلي وفي مقدمته قطاع التشييد والبناء [٨٧]. أما العامل الثاني فقد تمثل في صدور قرار الحكومة الخاص بوقف العمل ببرنامج القسائم والقروض في عام ١٩٧٨ الذي أشرنا إليه سابقا. حيث أثر صدور هذا القرار بشكل سلبي على عدد تراخيص البناء الصادرة من البلدية حين تراجع عددها بالشكل الذي أوضحناه سابقا من جانب، وبشكل ايجابي على زيادة عدد البيوت الحكومية التي تم توزيعها على المواطنين في فترة الثمانينات من جانب آخر، خاصة أن تنفيذ المشروعات الحكومية لا يتطلب إصدار تراخيص من البلدية، وما يؤكد الدور الإيجابي لصدور هذا القرار على زيادة عدد البيوت الحكومية أن مخصصات المشروعات الإنشائية من إيرادات الميزانية العامة للدولة خلال لفترة الزمنية المذكورة كما توضحها بيانات الجدول رقم (٩) قد تطورت بشكل سريع حيث بلغت ما مقداره (٤٤٧٢,٠) مليون دينار، أي بنسبة قدرها (١٩,٣٪) من إيرادات الميزانية العامة للدولة، مسجلة بذلك زيادة قدرها (٢٦٧١) مليون دينار عما كانت عليه في فترة السبعينات، أي نسبة زيادة قدرها (١٤٨٪)، مما يدل على أن حجم المخصصات الإنشائية قد تضاعف مرة ونصف المرة في الفترة الزمنية المذكورة عما كان عليه في الفترة الزمنية السابقة، وهذه الحقيقة توصلنا إلى حقيقة أخرى مفادها أن التوسع العمراني الذي تحقق خلال فترة الثمانينات يرجع أساسا إلى إنجاز الإنشاءات الحكومية خاصة ما يتعلق منها ببناء البيوت الحكومية التي أشرنا إليها سابقا.

والخلاصة أن حجم مخصصات الإنماء الحضري من العوائد النفطية قد حقق تصاعدا هائلا في فترة الثمانينات عما كان عليه في فترة السبعينات، بالرغم من تراجع حجم العوائد النفطية من جانب، وتراجع نسبة اسهامها في إيرادات ميزانية الدولة من جانب آخر، ومن الأهمية في هذا المجال أبراز العوامل التي أدت إلى استمرار تصاعد حجم مخصصات الإنماء الحضري خاصة في هذه الفترة الزمنية بالذات، أي في فترة الثمانينات، حيث نوجزها في عاملين تمثل العامل الأول في سرعة نمو السكان

(٨٧) أمل يوسف العذبي الصباح، المرجع السابق، ص ١٤.

الحضر بالدولة، أما العامل الثاني فقد تمثل بالاستعانة بالفوائض النقدية المستثمرة في الخارج كما ذكرنا سابقا .

مما سبق يتضح أن فترة الثمانينات تميزت بسمات تختلف كثيراً عن تلك السمات التي لمسناها في فترة السبعينات، ويرجع السبب الرئيسي لهذا الاختلاف إلى التحولات الاقتصادية الجذرية التي شهدتها مرحلة الثمانينات تلك التحولات التي أثرت بشكل مباشر على تراجع حجم انتاج النفط وعوائده المالية بشكل واضح وسريع، فانعكس اثر هذا التراجع على مدى العلاقة بين النفط والنمو الحضري خلال الفترة الزمنية المذكورة، حيث خفت حدتها قليلا عما كانت عليه في فترة السبعينات، وبالرغم من ذلك فما زالت هذه العلاقة قوية جدا حتى الوقت الراهن، وما يؤكد ذلك أن نسبة اسهام الإيرادات النفطية بلغت ما مقداره (٨٧٪) من الإيرادات الكلية للدولة حتى السنة المالية (٨٨/١٩٨٩) وهي نسبة عالية جدا .

وقد انعكس اثر التحولات الاقتصادية التي شهدتها فترة الثمانينات بشكل مباشر على سمات النمو الحضري وانماطه وخصائصه المكانية فاختلفت تماما عن تلك السمات التي لمسناها في فترة السبعينات خاصة انه أوضحنا سابقاً أن امتداد مساحة المناطق السكنية في فترة السبعينات وصل جنوبا إلى ما بعد الطريق الدائري السادس في حين ظل امتداد مساحة المناطق السكنية في فترة الثمانينات كما هو عليه في فترة السبعينات مما يعني أنه لم يتم تحقيق أي توسع يذكر خلال فترة الثمانينات بسبب اتباع المسئولين بالدولة سياسة الحد من التوسع الأفقي السريع الذي حدث في فترة السبعينات .

فيما سبق تناولنا بالدراسة التحليلية أثر العوائد النفطية على مكونات النمو الحضري في فترتين زمنيتين وهما فترة الخمسينات والستينات معا وفترة السبعينات والثمانينات معا، وقد أظهر التحليل دور عنصر النفط كعامل اقتصادي رئيسي مؤثر في تطور مكونات النمو الحضري التي ورد ذكرها بالدراسة .

ولكي يظل هدف البحث قائما فقد رأينا ضرورة استكمال الصورة عن طريق قياس العلاقة التي تربط عوائد النفط وتطورها من ناحية، ومكونات النمو الحضري من ناحية أخرى، وذلك على مدار الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة بأكملها، بمعنى المرحلة الثانية .

وعمليا هناك عدة صيغ رياضية لحساب معامل الارتباط أكثرها شيوعا ودقة معامل الارتباط «بيرسون» Pearson Correlation Coefficient ويمكن تعريفه بين متغيرين عل أنه متوسط مجموع حواصل ضرب القيم المعيارية المتناظرة للمتغيرين، واحصائيا يتم تحديده بمقياس رقمي يتراوح بين حدين (-١)، (+١)، بحيث تحدد الإشارة الجبرية اتجاه الارتباط طرديا أو عكسيا، بينما تعكس القيمة العددية درجة الارتباط وقوته[٨٨]، ويعرض الجدول رقم (١٠) نتائج مصفوفة معاملات الارتباط التي أمكن حسابها من بيانات الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (١٠)
مصفوفة معاملات الارتباط

بيان	ايرادات النفط	عدد السكان الحضر	مساحة المناطق السكنية	عدد الوحدات السكنية	الزمن
ايرادات النفط	١,٠٠٠٠٠				
عدد السكان الحضر	,٧٥٦١٨	١,٠٠٠٠٠			
مساحة المناطق السكنية	,٨١٩٧٧	٠,٩٥٤٠١	١,٠٠٠٠٠		
عدد الوحدات السكنية	٠,٧٢٩٩٧	٠,٩٩٧١٠	٠,٩٥٢٧٥	١,٠٠٠٠٠	
الزمن	٠,٧٥٣٢٨	٠,٩٩١٢٩	٠,٩٥٢٦٣	٠,٩٩٣٠٧	١,٠٠٠٠٠

تدل معاملات الارتباط بين أزواج المتغيرات الواردة في الجدول على احتمال وجود علاقة طردية بلغت حدها الأدنى (٠,٧٣) بين ايرادات النفط وعدد الوحدات

(٨٨) مصطفى الشلقاني، الإحصاء للعلوم الاجتماعية والتجارية، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٩، ص ٢٣٦ .

السكنية، ثم ارتفعت الى (٠,٧٦) بين إيرادات النفط وعدد السكان الحضريين، أما حدها الأقصى فقد بلغ (٠,٨٢) بين إيرادات النفط ومساحة المناطق السكنية، وهذا قد يعني أن أي تغير محتمل في حجم عوائد النفط في المستقبل سيؤثر بالتالي في مكونات النمو الحضري .

ومما هو جدير بالذكر أن مصفوفة معاملات الارتباط السابقة انما تعكس العلاقة بين مؤشرات النمو الحضري وعائدات النفط خلال الفترة المدروسة، كما يبين السطر الأخير فيها ارتباط هذه المؤشرات بدرجة أكبر بمتغير الزمن، وكنتيجة لذلك تجد أن الانخفاض الكبير في عوائد النفط في عام ١٩٨٥ لم يترتب عليه أي تغير في سلوك مؤشرات النمو الحضري، وقد يظهر مثل هذا التأثير مستقبلا، ومما لا شك فيه أن الدراسة التفصيلية لهذه العلاقة تتطلب سلسلة طويلة من البيانات لم تتوافر حتى الآن .

الخاتمـــة

على ضوء ما تم عرضه في الدراسة التحليلية المقارنة للنفط والنمو الحضري بدولة الكويت خلال العقود الأربعة وهي الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات، أمكن التوصل إلى حقائق عديدة وفيما يلي عرض لأهم ما توصلنا اليه :

١ ـ أظهرت الدراسة المذكورة من خلال تتبعنا لمدى العلاقة بين تطور حجم النفط وعوائده المالية من جانب والنمو الحضري من جانب آخر خلال العقود الأربعة المذكورة أن هذه العلاقة كانت قوية جدا بين هذين المتغيرين في الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة، بالرغم من ذلك فقد وصلت هذه العلاقة إلى أقصى حد لها في فترة السبعينات بسبب ما شهدته البلاد خلال هذه الفترة من فورة العائدات النفطية، وبالمقابل فقد خفت حدة هذه العلاقة في فترة الثمانينات بسبب تراجع حجم الإنتاج النفطي وعوائده المالية، خاصة أن تأثير هذا التراجع أخذ يظهر بوضوح على مجمل العملية الحضرية في أواخر الثمانينات وقد دل على هذه النتيجة بشكل واضح ذلك التراجع الهائل الذي طرأ على عدد تراخيص البناء الصادرة من البلدية حيث وصلت إلى أدنى معدل لها.

٢ ـ ومن النتائج الهامة التي توصلنا اليها خلال دراستنا التحليلية لموضوع النفط والنمو الحضري في الفترات الزمنية الأربع ذلك الاختلاف الذي لمسناه بوضوح عند دراسة النمو الحضري وأنماطه وخصائصه المكانية في كل فترة زمنية منها على حدة، حيث اتسم النمو الحضري ببطئه الشديد في فترة الخمسينات ثم زادت سرعته قليلا في فترة الستينات أما في فترة السبعينات فقد وصل النمو الحضري إلى اقصى اتساع له خلال الفترة الزمنية المدروسة كلها. وأخيرا فقد تميز النمو الحضري في فترة الثمانينات بسمات لم تظهر من قبل في أي فترة زمنية من الفترات الثلاث السابقة للفترة المذكورة، حيث انحصر هذا النمو داخل مساحة المناطق السكنية التي تم انشاؤها خلال الفترات الزمنية الثلاث السابقة للفترة المذكورة، خاصة فترة السبعينات.

٣ ـ إضافة الى ما سبق فقد تميزت أيضا فترة الثمانينات بسمة فريدة لم نجدها في

الفترات الزمنية الثلاث السابقة لها، وقد تمثلت هذه السمة بأن التوسع العمراني الذي تحقق خلال الفترة الزمنية المذكورة كان في الغالب نتيجة للإنشاءات الحكومية التي تم انجازها وفي مقدمتها انجاز مشروعات الهيئة العامة للإسكان التي اشتملت عليها الخطتان الخمسيتان الثانية والثالثة للإسكان، مما يعني ان هناك تراجعا واضحا حدث لدور القطاع الخاص في هذا التوسع العمراني الذي تم خلال الفترة الزمنية المذكورة، ويكمن السبب الرئيسي في ذلك نتيجة لصدور قرار الحكومة الذي نص على ايقاف برنامج القسائم والقروض المقدمة للمواطنين منذ عام ١٩٧٨، مما أدى إلى اعتمادهم الكبير على الإسكان الحكومي.

٤ ـ حققت مخصصات الإنماء الحضري من ايرادات الميزانية العامة للدولة تصاعدا ملحوظا وسريعا من فترة زمنية إلى أخرى، حتى وصلت إلى أعلى معدل لها في فترة الثمانينات، بالرغم من التراجع الحاد الذي سجلته هذه الايرادات حيث وصلت إلى أدنى معدل لها خلال الفترة الزمنية ذاتها. ويكمن السبب الرئيسي لبروز هذه الظاهرة الغريبة التي لم نشهدها من قبل، أي في الفترات الزمنية الثلاث السابقة، نتيجة للاستعانة بالفوائض النقدية المستثمرة في الخارج التي تدر عائدا للدولة لا يقل في أهميته عن العائدات من تصدير النفط الخام.

٥ ـ الوضع المتميز للعوائد النفطية التي ظلت تشكل العنصر الرئيسي في ايرادات الميزانية العامة للدولة منذ مطلع الخمسينات عندما برز العائد من صادرات النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل، وقد استمر هذا الوضع حتى الوقت الراهن بالرغم من التراجع الواضح للعوائد النفطية في فترة الثمانينات الا انه شكل ما نسبته (٨٧٪) من ايرادات الميزانية العامة للدولة في السنة المالية (٨٨/١٩٨٩)، مما يدل بوضوح على مدى ارتباط النظام المالي لدولة الكويت بالانتاج النفطي وعوائده المالية، حيث إنها المصدر والأساس بل ويكاد أن يكون الوحيد للدخل القومي. ان ما سبق يوصلنا الى حقيقة مفادها انه لولا النفط وعوائده المالية لما حدث هذا النمط المتميز من النمو الحضري بدولة الكويت والذي تحقق خلال فترة قصيرة جدا لا يتعدى مداها أربعين عاما.

«ملحق الخرائط»

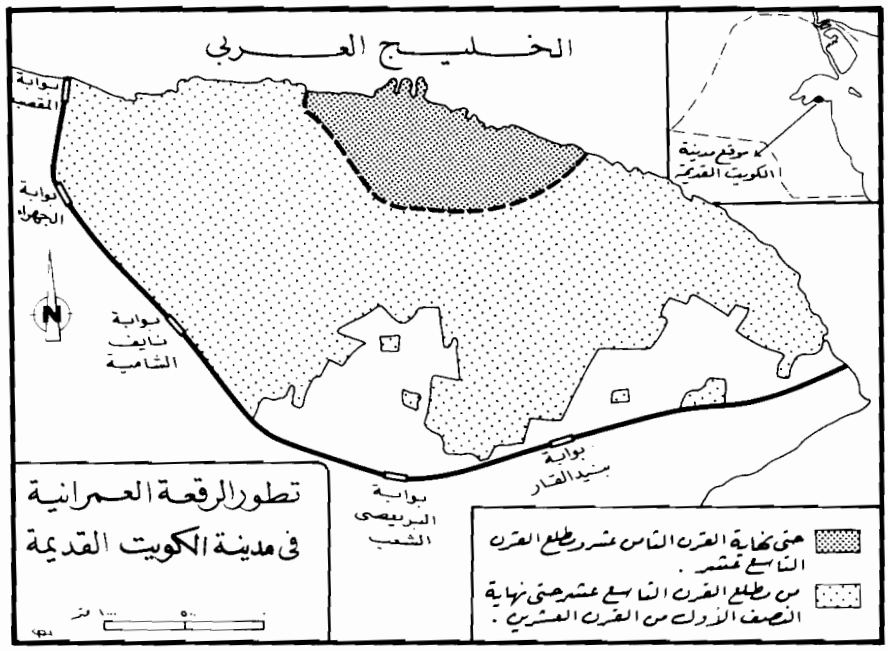

المصدر طيبة المرزوق

خريطة رقم (١)

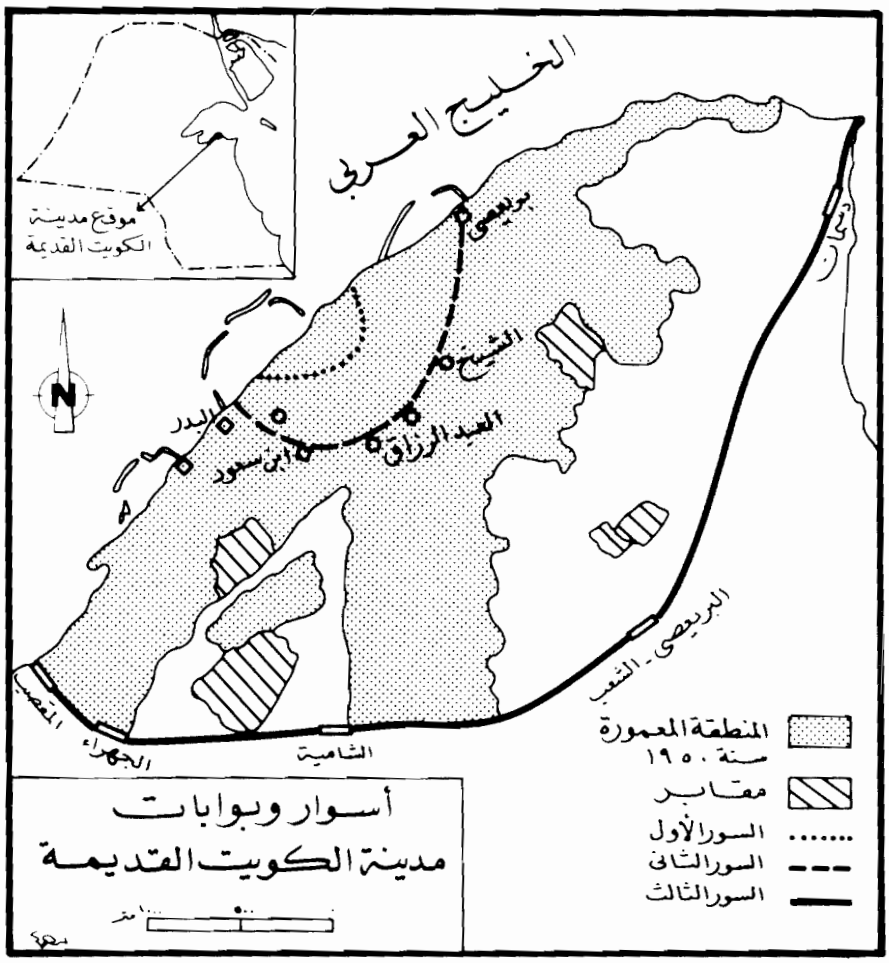

المصدر: بلدية الكويت

خريطة رقم (٢)

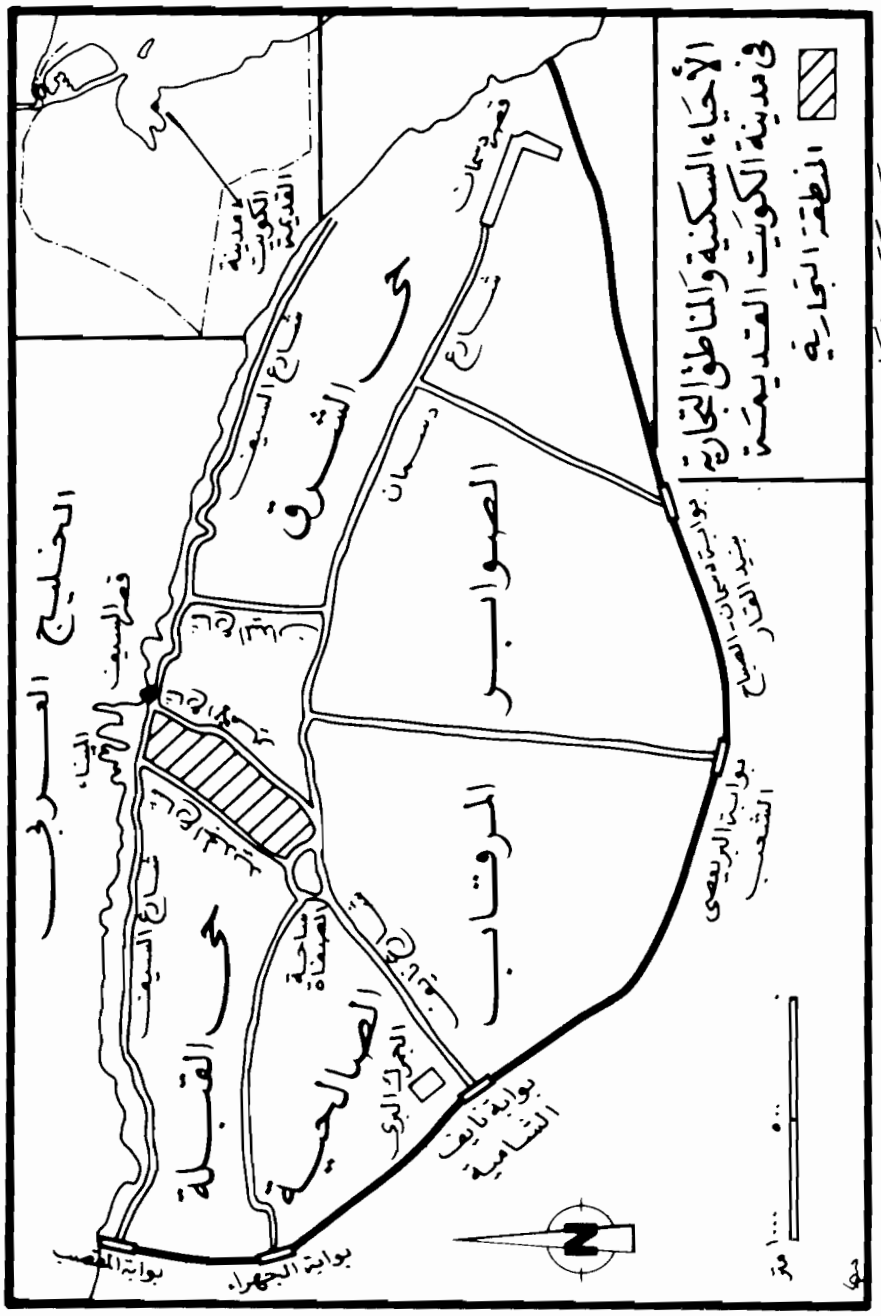

المصدر: شاتكلاندكوكس وشركاه.
المخطط الهيكلي لدولة الكويت - خطة التطوير الأولى ١٩٧٧

خريطة رقم (٣)

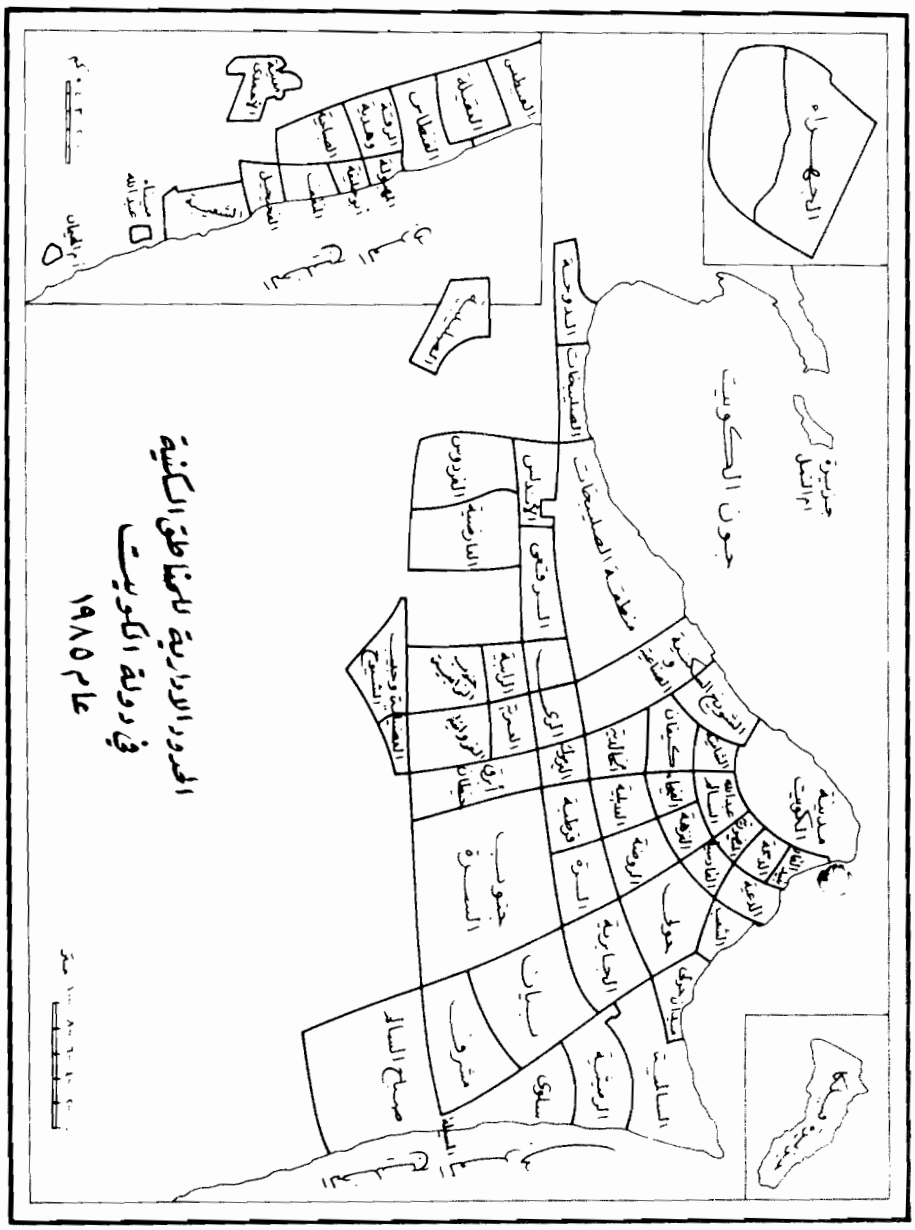
الحدود الإدارية للمناطق السكنية
في دولة الكويت
عام ١٩٨٥
جزيرة
ام النمل
جون الكويت
مدينة
الكويت
منطقة الصليبخات
الصليبخات
الدوحة
الشويخ
الشامية
كيفان
الخالدية
القبلة
السالمية
الدعية
الشهداء
الفيحاء
الروضة
حولي
الجابرية
السرة
الرميثية
سلوى
مبارك
صباح السالم
جنوب السرة
الشعب
الري
الشدادية
الفردوس
الأندلس
السرة الثانية
السرة الأولى
الزهراء
العمرية
الصديق
الفحيحيل
الفنطاس
المسيلة
الرقعي
وهيلة
الصليبية
الجهراء
الوفرة
الوفرة
العبدلي
الحدود الإدارية للمناطق السكنية
في دولة الكويت
عام ١٩٨٥

خريطة رقم (٤)

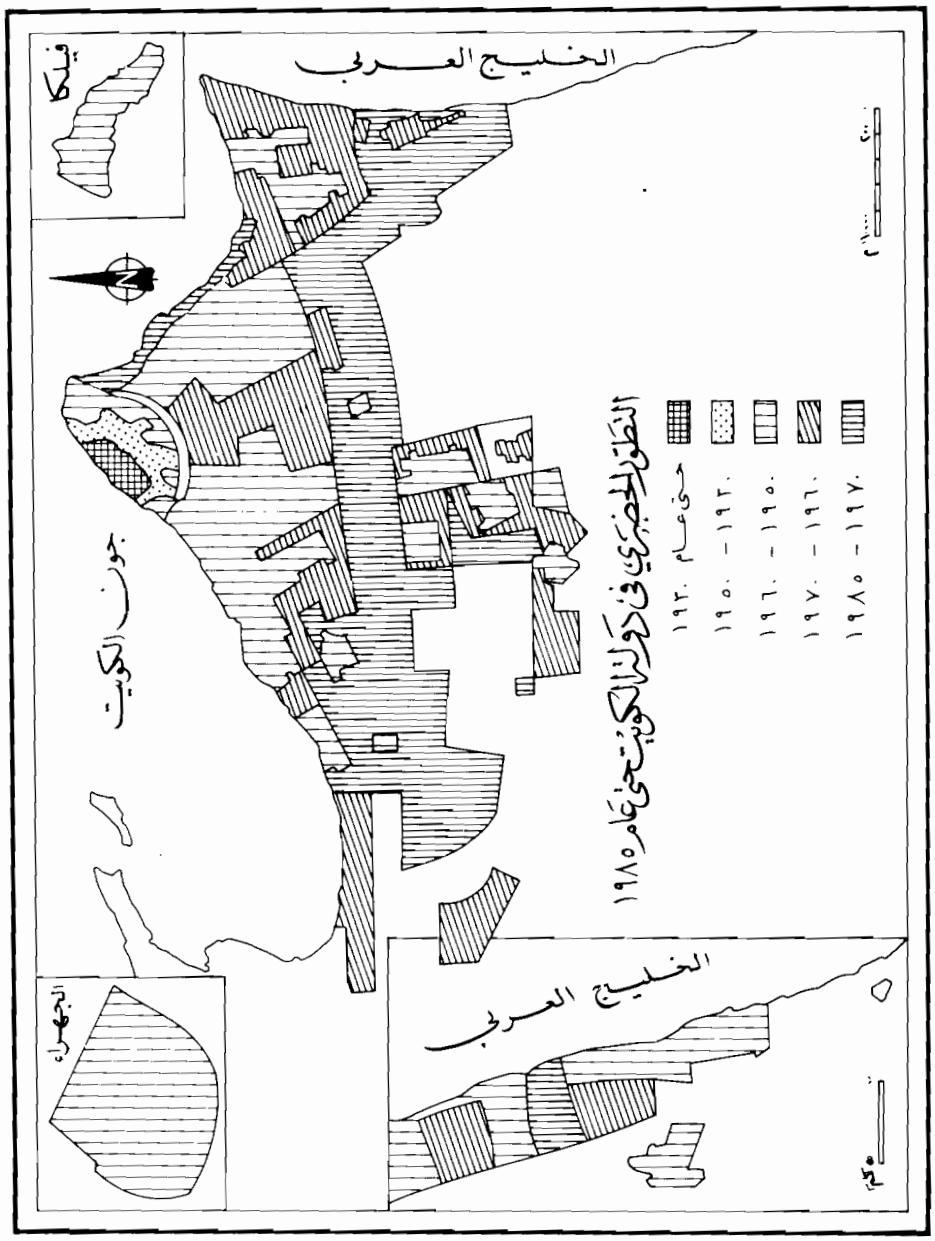
الخليج العربي
فيلكا
جون الكويت
الجهراء
الخليج العربي
التطور الحضري في دولة الكويت حتى عام ١٩٨٥
حتى عام ١٩٢٠
١٩٢٠ - ١٩٥٠
١٩٥٠ - ١٩٦٠
١٩٦٠ - ١٩٧٠
١٩٧٠ - ١٩٨٥
N

خريطة رقم (٥)

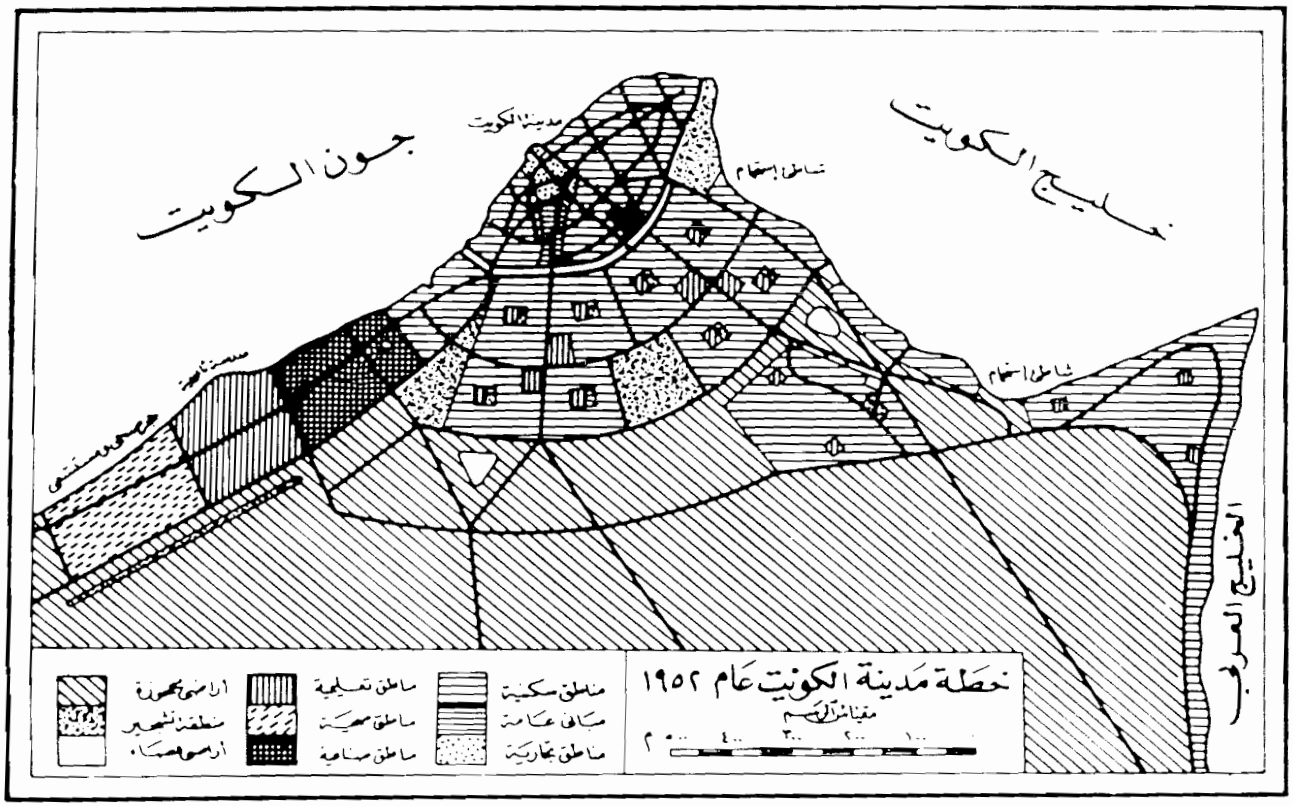

المصـــــــدر : Minoprio and Spencly and P.W. Manfalans

خريطة رقم (٦)

خريطة رقم (٧)

المصدر: مكتب بوكانن، وشركاه، المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية، التقرير الثاني، الجزء الرابع.

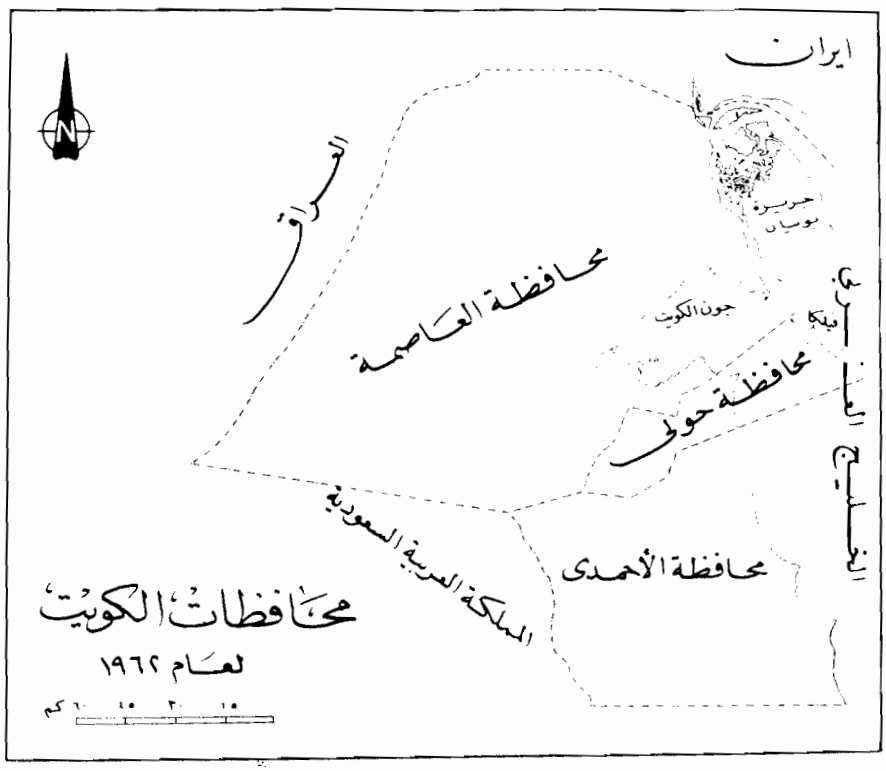
ايران
العراق
محافظة العاصمة
جون الكوبت
فيلكا
محافظة حولي
الخليج العربي
محافظة الأحمدي
المملكة العربية السعودية
محافظات الكويت
لعام ١٩٦٢
٦٠ ٤٠ ٢٠ ١٠ كم

خريطة رقم (٨)

ايران
العراق
محافظة الجهراء
جزيرة بوبيان
جون الكويت
محافظة العاصمة
محافظة حولى
الخليج العربي
محافظة الاحمدى
المملكة العربية السعودية
محافظات الكويت
لعام ١٩٨٠
٦٠ ٤٠ ٣٠ ١٠ كم

خريطة رقم (٩)

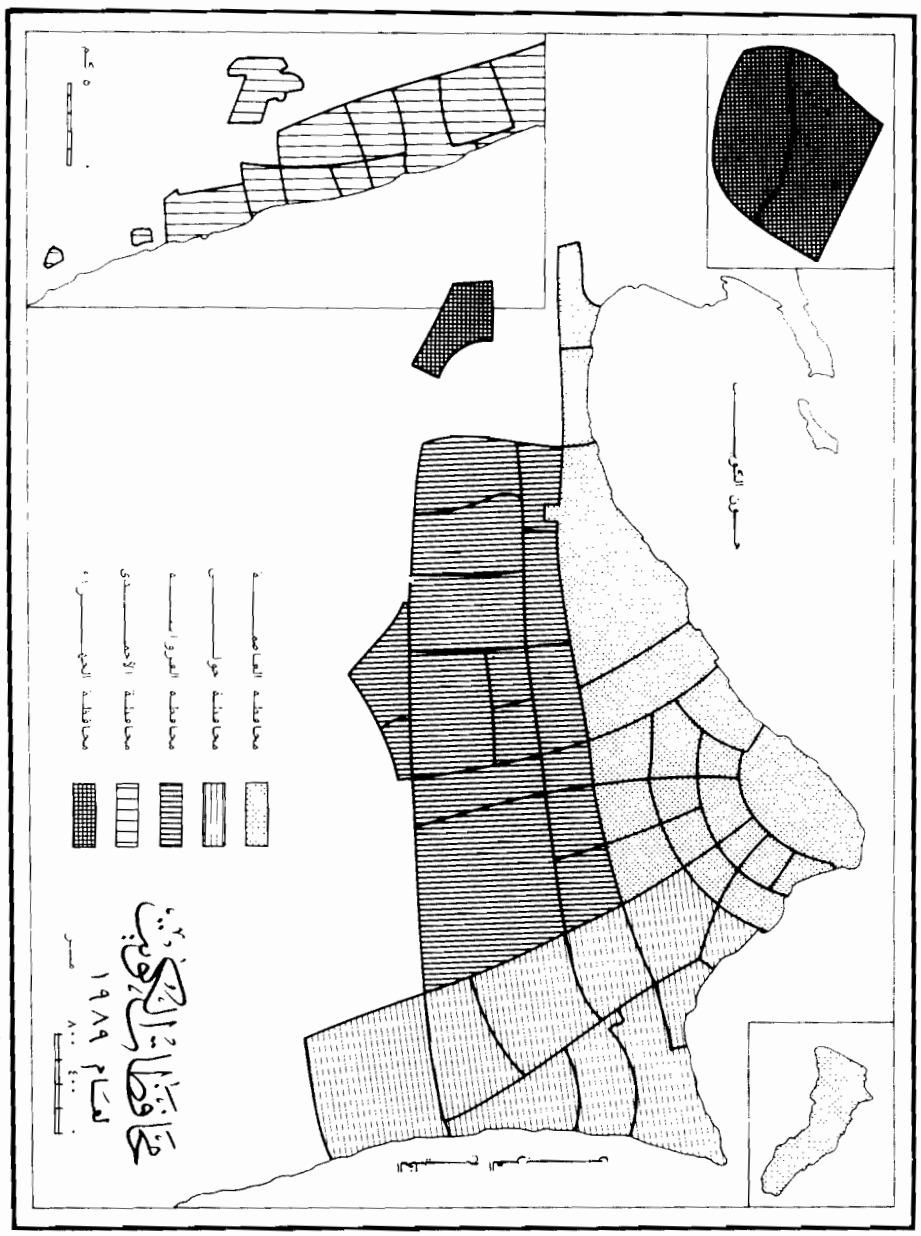

المصدر: بلدية الكويت

خريطة رقم (١٠)

المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع العربية :

١ ـ أحمد حسن ابراهيم، مدينة الكويت، دراسة في جغرافية المدن، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد (٧)، الكويت ١٩٨٢ .

٢ ـ أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت (الكويت، لجنة تاريخ الكويت ١٩٧٣) الجزء الأول.

٣ ـ اسحق يعقوب القطب، اتجاهات التحضر في الوطن العربي، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٨ .

٤ ـ اسحق يعقوب القطب، محمد غانم الرميحي، التحضر في الخليج العربي، التحضر في الوطن العربي، الجزء الأول، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨ .

٥ ـ الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حالة المستوطنات البشرية في الكويت، ملامح قطرية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة المستوطنات البشرية، بغداد ١٩٨٧ .

٦ ـ أمل يوسف العذبي الصباح، العمالة في قطاع التشييد والبناء في الكويت، دراسة ديموجرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الاصدارات الخاصة اصدار رقم (٥)، الكويت ١٩٨٢ .

٧ ـ أمل يوسف العبي الصباح، مصطفى حنفي الشلقاني، سكان الكويت، الماضي ـ الحاضر ـ المستقبل، دراسة سكانية تحليلية مقارنة، سلسلة علمية تصدر عن وحدة البحث والترجمة بقسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت ١٩٨٦ .

٨ ـ بلدية الكويت، بلدية الكويت أعمالها وانجازاتها خلال السنة المالية (١٩٦٦/٦٥)، الكويت ١٩٦٧ .

٩ ـ بلدية الكويت، بلدية الكويت أعمالها وإنجازاتها خلال السنة المالية (١٩٦٥/٦٤)، الكويت ١٩٦٦ .

١٠ـ بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٣.
١١ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في الكويت، ترجمة صلاح الدين الدباغ، الكويت، بدون تاريخ.
١٢ـ جريدة الوطن، الصادرة في يوم الأربعاء الموافق ٢ ديسمبر ١٩٨٧، العدد ٤٥٩١، السنة ٢٦.
١٣ـ جريدة الوطن، الصادرة في يوم الخميس الموافق ٣ ديسمبر ١٩٨٧، العدد ٤٥٩٢، السنة ٢٦.
١٤ـ جمال حمدان، المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٤.
١٥ـ حسن الخياط، المدينة العربية الخليجية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، بجامعة قطر، قطر ١٩٨٨.
١٦ـ حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر، قطر ١٩٨٢.
١٧ـ حسن علي الإبراهيم، الكويت، دراسة سياسية، بيروت ١٩٧٢.
١٨ـ دائرة الشئون الاجتماعية، تعداد سكان الكويت لسنة ١٩٥٧، الكويت في يناير ١٩٥٧.
١٩ـ سابا جورج شبر، علم التنظيم وتطور الكويت، بلدية الكويت، الكويت ١٩٦٣.
٢٠ـ عبدالإله أبو عياش، التخطيط لمدن التنمية، نشرة دورية تصدر عن قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، العدد (٣٣)، الكويت في سبتمبر ١٩٨١.
٢١ـ عبدالرسول علي الموسى، التغيرات الاجتماعية وأثرها على الاسكان، دور التخطيط في مواجهة هذه التغيرات، النموذج الكويتي، الكويت ١٩٨١.
٢٢ـ عبدالرسول علي الموسى، التطور العمراني في الكويت ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠، الكويت ١٩٨١.
٢٣ـ عبدالرؤوف عبدالعزيز الجرداوي، الاسكان في الكويت، دراسة في الاجتماع الحضري، الكويت ١٩٧٧.
٢٤ـ لوريمر ح. ج، دليل الخليج، ترجمة ديوان حاكم قطر، بيروت ١٩٧٠، القسم الجغرافي، الجزء الرابع.
٢٥ـ مجلس التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى (١٩٦٨/٦٧ ـ ١٩٧٢/٧)، الكويت ١٩٦٩.

٢٦- مجلس التخطيط، مشروع خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠)، الكويت في سبتمبر ١٩٧٦.
٢٧- مجلس الوزراء، برنامج العمل الحكومي، الخطة الإنمائية للسنوات (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩)، الجزء الأول، الاطار العام، الكويت في مارس ١٩٨٥.
٢٨- مجلس الوزراء، برنامج الحكومة، الجزء الثاني، الكويت ١٩٨١.
٢٩- مجلس الوزراء، برنامج العمل الحكومي، الخطة الإنمائية للسنوات (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩)، الجزء الثالث، قطاعات الانتاج السلعي، الكويت في ١٩٨٥.
٣٠- مجلس الوزراء، برنامج العمل الحكومي، الخطة الإنمائية للسنوات (٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩) الجزء الرابع ـ قطاعات البنية الاساسية، الكويت في مارس ١٩٨٥.
٣١- مجلس التخطيط، الادارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام ٦٦، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ١٩٧٤.
٣٢- محمود رياض، مقترحات بشأن التخطيط العام لمدينة الكويت، بلدية الكويت، بدون تاريخ.
٣٣- مصطفى الشلقاني، الإحصاء للعلوم الاجتماعية والتجارية، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٩.
٣٤- نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٤.
٣٥- وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، الدليل الإحصائي للخدمات بمحافظات دولة الكويت، الجزء الأول، محافظة العاصمة، ١٩٨١ - ١٩٨٥، الكويت في يوليو ١٩٨٦.
٣٦- وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ١٩٨٨.
٣٧- وليد عبدالله المنيس، التخطيط الحضري والإقليمي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٥.

ثانيا : المصادر والمراجع الأجنبية :

— Berry, B.J. **Some Relations of Urbanization and Basic Patterns of Economic Development,** Oregon, 1962.

— Charles Whynne Hammond, **Elements of Human Geography,** Second Edition, London, 1985.

— Childe, V.G., "The Urban Revolution," **Planning Review,** 21, 1950.

— Colin Buchana and Partners, **Kuwait, The Long Term Strategy.** U.K. 1970.

— Dickson, H.R.P. **Kuwait and Her Neighbours.** London, 1956.

— Hill A.G. **Aspects of the Urban Development of Kuwait.** (Thesis submitted for the Ph.D. degree, Durham Univ. 1969).

— Khouja, M.W. and Sadler, P.G. **The Economy of Kuwait.** London, 1979.

— Lorimer, J.G. **Gazeteen of the Persian (Arabian) Gulf.** Vol. 77, Calcutta, 1908, P. 1501 and 1074.

— Nashashibi, H. **Oil Industry in Kuwait.** Kuwait Chamber of Commerce and Industry, Kuwait, 1968.

— Shankland Cox. **Partnership, Master Plan for Kuwait, First Review 1977, Final Report.** Municipality of Kuwait, Kuwait 1977.

— Shiber, S.C. **The Kuwait Urbanization.** Kuwait, 1964.

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

١ - الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
٢ - صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
٣ - ابن قلاقس، حياته وشعره.	د. سهام الفريح
٤ ـ الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
٥ - التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الانكليزية).	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

٦ - علي احمد باكثير	د. محمد عبده
٧ - تحليل اخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية) .	د. نايف خرما
٨ - دولة المماليك ودولة مغول القفجاق .	د. حياة ناصر الحجي
٩ - المرأة والفلسفة .	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

١٠- الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر.	د. فهد الثاقب الثاقب
١١- البيئة والسلوك .	د. طلعت منصور
١٢- عالمية الحضارة الاسلامية ومظاهرها في الفنون .	د. صلاح الدين البحيري
١٣- لورنس ومحفوظ، دراسة ادبية سيكلوجية، مقارنة .	د. محمد رجا الدريني
١٤- آل قدامة والصالحية .	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

١٥- أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية .	د. عبدالعال سالم مكرم
١٦- مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية .	د. عزمي موسى اسلام
١٧- العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
١٨ - وحدة مينافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها .	د. أبو يعرب المرزوقي
١٩- مفهوم التهكم عند كير كجور	د. امام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

٢٠- نظرة في قرينة الاعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة.	د. محمد صلاح الدين بكر
٢١- الأخرويات الإسلامية في الكوميديا الالهية (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٢٢- تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس .	د. محمد عبدالوهاب خلاف
٢٣- مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية .	د. احمد عبدالرحيم مصطفى
٢٤- مفاهيم العلاج النفسي وانماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور) .	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

٢٥- نحاة القيروان .	د. يوسف أحمد المطوع
٢٦- من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية .	د. محمد عيسى صالحية
٢٧- الفصاحة: مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية .	د. توفيق علي الفيل
٢٨- مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الاسلام في الشرق العربي وخاصة عند ابن سينا .	الأستاذ / سعيد زايد
٢٩- واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٣٠- مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص اللايوطوبي (باللغة الانجليزية) .	د. محمد رجا الدريني
٣١- مفهوم المعنى «دراسة تحليلية»	د. عزمي موسى اسلام
٣٢- الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول	د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣- بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية .	د. محمد رجب النجار
٣٤- الارشاد النفسي تطور مفهومه وتمييزه	د. عبدالله محمود سليمان
٣٥- اتجاهات الآباء والامهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات .	عبدالفتاح القرشي
٣٦- علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية)	د. فؤاد البعلي
٣٧- قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والاسلام	د. عبدالجبار العبيدي
٣٨- عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب .	د. وسمية المنصور
٣٩- المواقع الاسلامية المندثرة في وادي حلي	د. احمد بن عمر الزيلعي
٤٠- البحر في شعر الاندلس والمغرب	د. محمد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١- البيئة المائية في الأردن (باللغة الانجليزية)	د. عبدالرحيم مسعد
٤٢- وثائق جديدة عن حملة سنان باشا الى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/ ٦٨ ـ ١٥٦٩م)	د. محمد عيسى صالحية
٤٣- التوجيه والإرشاد النفسي للأطفال غير العاديين (دراسة تحليلية)	د. محمد ماهر محمود
٤٤- المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي .	د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن
٤٥- عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة .	د. عبدالعزيز الهلابي
٤٦- ضمائر الغيبة اصولها وتطورها	د. فوزي حسن الشايب
٤٧- قبيلة اياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي	د. محمد احسان النص
٤٨- تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصري الحديث .	د. عبدالمالك خلف التميمي

الحولية التاسعة :

٤٩- أضواء على ملكة سبأ .	د. محمد ابراهيم مرسي
٥٠- دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية	د. جلال الدين الغزاوي
٥١- هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الإفادة منها	د. محمد رشيد الفيل
٥٢- الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند	د. سعد محمد حذيفة الغامدي

٥٣- الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط	د. وسام عبدالعزيز فرج
٥٤- مدن التنمية في فلسطين المحتلة	د. محمد مدحت عبدالجليل
٥٥- الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة امريكية معاصرة	د. منصور ابو خمسين
٥٦- رحلات جلفر الرحلة الى ليليبوت	د. محمد رجا الدريني

الحولية العاشرة :

٥٧- التغير الاجتماعي في المدن المنتجة للنفط (مجتمع الكويت) .	د. نورة الفلاح
٥٨- حركة مسيلمة الحنفي .	د. احسان صدقي العمد
٥٩- الجاحظ والنقد الأدبي	د. وديعة طه النجم
٦٠- التقليد والتحديث في تعليم اللغات الأجنبية .	د. نايف نمر خرما
٦١- الأحوال السياسية والدينية في بلاد العراق والمشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (٤٢٢ ـ ٤٦٧هـ / ١٠٣١ ـ ١٠٧٥م)	د. محمود عرفة محمود
٦٢- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي	د. فوزي حسن الشايب
٦٣- نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزي الأمريكي بشأن نفط الكويت .	د. ميمونة خليفة العذبي الصباح
٦٤- المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الدراسات والاتجاهات الحديثة (في علم اللغة)	د. مصطفى زكي التوني

الحولية الحادية عشرة :

٦٥- جغرافية الحضر	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
٦٦- النظرية الاستبدالية للاستعارة	د. يوسف مسلم ابو العدوس

قسيمة تقييم آراء القاريء

عزيزي القاريء

أسرة تحرير الحوليات ترحب بك وتتقدم لك بأطيب التحيات شاكرين لك سلفا تعاونك من أجل تطوير هذه الحوليات وذلك من خلال اجابتك على هذه الاسئلة: ـ

ـ عمر القاريء: - ٢٠ ☐ ٢٠ ـ ٣٥ ☐ ٣٦ ـ ٤٥ ☐ ٤٥ + ☐

ـ الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

ـ بلد الاقامة : الكويت ☐ خارج الكويت ☐

ـ التعليم : ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

ـ طبيعة المهنة : اداري ☐ أكاديمي ☐ مهني ☐ أخرى ☐

ـ مواضيعك المفضلة : لغوية ☐ اجتماعية ☐ تاريخية ☐ ادبية ☐ متنوعة ☐

١ ـ كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراك ☐ استعارة ☐

٢ ـ هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟

نعم ☐ لا ☐

٣ ـ ما رأيك بحجم الحوليات؟

مناسب ☐ كبير ☐ صغير ☐

٤ ـ كيف ترى مواضيع الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

٥ ـ ما هو الطابع العام للحوليات؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

٦ ـ هل تقرأ الحوليات بانتظام؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

٧ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟

نعم ☐ لا ☐

٨ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟

نعم ☐ لا ☐

٩ ـ هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

١٠ ـ شعار الحوليات على الغلاف هل يتناسب وطبيعة الحوليات؟

نعم ☐ لا ☐

١١ ـ ما مقياسك لنوع طباعة الحوليات؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

١٢ ـ ما رأيك بسعر الحوليات؟

مرتفع ☐ قليل ☐ مناسب ☐

١٣ ـ اقتراحات ترى أنها تساعد على تطوير الحوليات وخدماتها للقاريء؟

.....

.....

.....

.....

قسم الاشـــتراكات

حوليات كلية الآداب

ص.ب : ١٧٣٧٠ الخالـدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ..... نقدا / شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و / أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم : .....

المهنة / الوظيفة : .....

العنوان : .....

.....

.....

التاريخ / / التوقيع

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
أ.د. بدر جاسم اليعقوب

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٩٤
٤٨١٤٢٩٥

- مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة
- تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية
- صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
- تقوم المجلة باصدار ما يأتي

ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.

ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.

جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.

- عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
- يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم

- الاشتراك السنوي بالمجلة

ا) داخل الكويت ٢ د.ك للافراد ـ ١٢ د.ك للمؤسسات

ب) الدول العربية ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ـ ١٢,٠ د.ك للمؤسسات

جـ) الدول الاجنبية ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
أ. د. حياة ناصر الحجي

المقر : كلية الآداب ـ سبق قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير :

ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

* في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ٩٤ ديناراً للمؤسسات.
* في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
* في البدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات.

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

المجلة التربوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
مجلة فصلية - محكمة

رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبدالرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية

الاشتراكات

للأفراد في الكويت	٢ د ك	وللطلاب	١ د ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف: ٤٨٣٠٢٦٨

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرها جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

منبر بارز للأكاديميين العرب
تأسس عام 1973

رئيس التحرير :
أ.د. فهد ثاقب الثاقب

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريال، قطر (10) ريال، الامارات (10) درهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، العراق (-,1) دينار، الأردن (750) فلس، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (10) ريال، المغرب (10) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك.	4 د.ك.	5,5 د.ك.	7 د.ك.
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار

• تدفع الاشتراكات الافراد مقدماً

(1) أما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج / فرع الصليبية.

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب: 5486 صفاة

الكويت. هاتف: 2549421 / 2549387 - تلكس: 22616 الكويت

Oil Production and Urbanization in Kuwait (an urban study)

Abstract

The production of oil in Kuwait sharply drew the discontinuities between two phases in its history: underdeveloped and developed. It created a climate conducive to profound and crucial growth as well as multifaceted expansion. Urban development, though a worldwide phenomenon, has its particular character in Kuwait because of the rapid growth patterns paralleled only in very few countries. This study aims to define the extent of correlation between variables of oil revenue and urban development during the past four decades. a corollary to this is the attempt to identify the scale of urbanization. One of the results established by the study is that there is a strong nexus between oil price buoyancy and urbanizationn during the past four decades. This relationship reached its optimal score in the 1970s (the heyday of progress) as a result of skyrocketing oil revenues. However in the decade that followed (1980s) the relationship declined perceptibly as oil production receded from the earlier rise, which in turn had repercussions for urbanization towards the end of the decade. In short, the main impetus that underlies change and urbanization in Kuwait in the last four decades is attributable to a purely economic determinant, namely oil production and its revenue. Without oil, urban development, or what may be termed urban explosion, would never have occurred.

The Author

Dr. Amal Yusuf al-'Adhbí-Sabàh

* Ph.D. Geographical Demography Cairo University, 1977
* Associate Professor, Department of Geog raphy

* **PUBLICATION**

A Books:

1. Kuwait Population: Past, Present and Future: Analytical and Comparative Study in cooperation with Dr. Mustapha H. Al-Shalaqani, Research and Translation Unit in the Department of Geography, Kuwait University, 1986.

. **"The concept of Human Geography in China and Jpan,"** translated by Dr. Amal Y.A. al-Sabàh, Research and Translation Unit, in the Department of Geography, Kuwait University, No. 96 (Dec. 1986).

3. The Developments in the Geographic Distribution of the Population in the State of Kuwait beetween 1970 and 1985: A Comparative and Analytical Study. Kuwait University, 1987.

4. Education of Women and its role in the Process of Development in the State of Kuwait. The Scientific Progress Organisation, Kuwait, 1988.

B. Articles:

1. "Vital Statistics in the State of Kuwait," **Journal of the Gulf and Arab Peninsula Studies,** No. 44 (Oct. 1985).
2. "Sources of Statistical Data for Local and World Migration Phenomenon," **'Alam Al-Fikr,** vol. 17, No. 2 (1986).
3. "Labour Force in Kuwait." (in English), accepted for publication in **The Journal of the Faculty of Arts — Cairo University.**

Sixty-Seventh Monograph

Oil Production and Urbanization in Kuwait (an Urban study)

Dr. Amal Yusuf al-Adhbī al-Sabāh

Geography Department - Kuwait University

Annals of The Faculty Of Arts
Volume XI,1989

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XI, 1989

ANNALS OF
THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

Oil Production and Urbanization in Kuwait (an Urban study)

Dr. Amal Yusuf Al-Adhbi Al-Sabah
Geography Department - Kuwait University

VOLUME XI
Sixty-Seventh Monograph

1410 - 1411
1989 - 1990